المجلة القانونية الإقتصادية

دورية - علمية - محكمة

المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية

إعداد

د/ يحيى إبراهيم دهشان

مدرس القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

العدد ٤٧ - مارس ٢٠٢٥

المجلة القانونية الاقتصادية

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية

إعداد

الدكتور

يحيى إبراهيم دهشان

مدرس القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

www.yahyadhshan.com

y.dhshan@gmail.com

العدد السابع والأربعون

إصدار مارس – عام ٢٠٢٥

الملخص

تمثل الرياضة جزءًا أساسيًا من المجتمعات الحديثة، غير أنها أصبحت ساحة ترتكب فيها العديد من الجرائم التي تهدد نزاهتها وسلامة ممارسيها. وتتراوح هذه الجرائم بين العنف الجسدي داخل الملاعب والتلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات وصولًا إلى الجرائم المالية كغسل الأموال والتهرب الضريبي. ويهدف هذا البحث إلى دراسة المسئولية الجنائية عن هذه الجرائم، وتوضيح الأسس القانونية.

وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الإطار القانوني لمكافحة الجرائم الرياضية، مما يعزز من النزاهة داخل المجال الرياضي. كما يهدف إلى توضيح العلاقة بين القوانين الرياضية والتشريعات العامة، وتحديد العقوبات المناسبة لمختلف الانتهاكات، مما يساهم في تطوير سياسات قانونية أكثر صرامة للحد من الجرائم الرياضية.

وتتمثل إشكالية البحث في مدى كفاية القوانين الرياضية والتشريعات الجنائية الحالية لمواجهة الجرائم الرياضية، ومدى فعالية العقوبات المفروضة على مرتكبيها، بالإضافة إلى دور المؤسسات الرياضية في تعزيز الالتزام بالقانون.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض وتحليل القوانين الرياضية والتشريعات الجنائية، مع دراسة تطبيقات المسئولية

الجنائية في الجرائم الرياضية. كما يتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة التشريعات المحلية والدولية ذات الصلة.

كما توصل البحث إلى أن هناك تفاوتًا في معالجة الجرائم الرياضية بين القوانين الرياضية والقوانين العامة، مما يؤدي إلى ثغرات قانونية يستغلها البعض. كما تبين أن العقوبات المفروضة على الجرائم المالية في الرياضة ليست رادعة بشكل كافٍ. ويوصي البحث بضرورة تطوير التشريعات الرياضية لتشمل عقوبات أكثر صرامة، وتكثيف الرقابة المالية على الأندية الرياضية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية القانونية للرياضيين والإداريين للحد من الجرائم الرياضية.

الكلمات الدلالية: الجرائم الرياضية، المسئولية الجنائية، العنف الجسدي، تعاطي المنشطات، الرشاوي الرياضية.

Abstract

Sports represent an essential part of modern societies; however, they have become a field where numerous crimes are committed that threaten their integrity and the safety of those involved. These crimes range from physical violence on the playing fields and match-fixing to doping, as well as financial crimes such as money laundering and tax evasion. This research aims to study the criminal liability for these crimes and clarify the legal foundations.

The importance of the research lies in shedding light on the legal framework for combating sports crimes, which enhances integrity within the sports field. It also aims to clarify the relationship between sports laws and general legislations, and determine appropriate penalties for various violations, contributing to the development of stricter legal policies to reduce sports crimes.

The problem addressed by this research is the adequacy of current sports laws and criminal legislations in confronting sports crimes, the effectiveness of the

penalties imposed on offenders, and the role of sports institutions in promoting legal compliance. The research adopts a descriptive-analytical approach, reviewing and analyzing sports laws and criminal legislations, along with studying the application of criminal liability in sports crimes. The comparative method is also used to compare related local and international legislations.

The study concluded that there is a discrepancy in addressing sports crimes between sports laws and general laws, leading to legal gaps exploited by some. It also found that penalties for financial crimes in sports are not deterrent enough. The research recommends the development of sports legislations to include stricter penalties, increased financial monitoring of sports clubs, and enhanced legal awareness among athletes and administrators to reduce sports crimes.

Keywords: Sports crimes, criminal liability, physical violence, doping, sports bribery.

المقدمة

أولا- موضوع الدراسة:

تعتبر الرياضة جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث تجذب الملايين من المشجعين واللاعبين في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن الرياضة تُعزز قيم النزاهة والمنافسة الشريفة والاحترام، إلا أنها لم تخلُ من الممارسات التي تهدد هذه القيم. فظهرت **الجرائم الرياضية** كنتيجة حتمية للتوسع الكبير في الأنشطة الرياضية والضغوط المالية المرتبطة بها، مما أدى إلى ظهور أفعال غير قانونية مثل **التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات والفساد المالي والاعتداءات الجسدية**.

ومع تطور التشريعات الوطنية والدولية أصبح من الضروري التعامل مع الجرائم الرياضية من منظور قانوني أكثر صرامة. وفي هذا السياق تأتي **المسئولية الجنائية** كإطار قانوني يحاسب الأفراد والمؤسسات المتورطة في هذه الجرائم، حيث إن المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية تتضمن مساءلة اللاعبين والمدربين والحكام والإداريين على الأفعال التي تخرج عن إطار التنافس المشروع وتؤدي إلى انتهاك القوانين الرياضية أو الجنائية. وهذه الجرائم لا تقتصر فقط على تجاوزات فردية، بل تمتد لتشمل ممارسات ممنهجة تؤثر على نزاهة الرياضة بشكل عام.

وتشمل الجرائم الرياضية عدة أشكال بعضها يتعلق بالعنف داخل الملاعب أو التلاعب بنتائج المباريات بهدف تحقيق مكاسب مالية غير

مشروعة، في حين ترتبط بعض الجرائم الأخرى بتعاطي المنشطات لتحسين الأداء بشكل غير قانوني. وجميع هذه الأفعال تتطلب تطبيق العقوبات القانونية للحفاظ على سلامة النشاط الرياضي وشفافيته. ومن هنا تأتي أهمية دراسة المسئولية الجنائية لتحديد كيفية محاسبة المخالفين وضمان العدالة في المجال الرياضي.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تأتي **أهمية بحث "المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية"** من واقع التحديات الكبيرة التي تواجه الرياضة المعاصرة، والتي تتطلب تطبيق نظام قانوني قوي يحافظ على نزاهتها وسلامتها. ومع تزايد انتشار الجرائم الرياضية مثل **التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات والفساد المالي والاعتداءات الجسدية**، أصبح من الضروري دراسة المسئولية الجنائية لتحديد الأطر القانونية المناسبة لمواجهة هذه الجرائم.

وأحد الجوانب المهمة لهذا البحث هو دوره في **تعزيز الوعي القانوني** لدى جميع الأطراف المشاركة في الأنشطة الرياضية، سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو حكامًا أو إداريين. ومن خلال توضيح العقوبات المترتبة على الجرائم الرياضية، ويساعد البحث أيضا في ردع الأفراد عن ارتكاب هذه الجرائم، مما يساهم في بناء بيئة رياضية تعتمد على الشفافية والمنافسة الشريفة.

كما يساهم البحث في **تسليط الضوء على التشريعات المحلية والدولية** المتعلقة بالجرائم الرياضية، مما يساعد على فهم الآليات القانونية المطبقة

وكيفية تطبيقها بفعالية. وهذا الأمر يفتح الباب لتطوير القوانين وتعزيز التعاون بين الهيئات الرياضية والجهات القانونية لمكافحة الفساد والغش في الرياضة.

علاوة على ذلك، يساعد هذا البحث في فهم **أثر الجرائم الرياضية على المجتمع الرياضي ككل**، ويبرز كيف أن تطبيق المسئولية الجنائية يمكن أن يسهم في حماية سمعة الرياضة والحفاظ على ثقة الجماهير. ومن خلال دراسة هذا الموضوع، يمكن تقديم توصيات تعزز النزاهة وتحمي القيم الرياضية الأساسية، مما يجعل البحث ذا أهمية كبيرة في دعم استدامة الأنشطة الرياضية على المستويين المحلي والدولي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية تشمل عدة جوانب أساسية تهدف إلى دراسة وتحليل الأطر القانونية المرتبطة بالجرائم الرياضية وتقديم رؤية شاملة حول كيفية مواجهة هذه الجرائم. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البحث:

١. توضيح المفهوم القانوني للجرائم الرياضية، وتصنيف أنواعها مثل التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات والفساد المالي والعنف في الملاعب.

٢. دراسة القوانين والتشريعات التي تحكم المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مع التركيز على كيفية تطبيقها.

٣. يتناول البحث العقوبات التي تُفرض على الأفراد والمؤسسات المتورطة في الجرائم الرياضية، مثل اللاعبين والمدربين والحكام، وتحليل مدى فعاليتها في ردع هذه الجرائم.

٤. دراسة دور الأندية والاتحادات الرياضية في الوقاية من الجرائم الرياضية، من خلال تعزيز النزاهة والشفافية وتطبيق برامج التوعية.

٥. توضيح كيفية تأثير الجرائم الرياضية على التنافس الشريف والنزاهة الرياضية، ودور المسئولية الجنائية في الحد من هذه التأثيرات.

٦. تقديم اقتراحات وتوصيات لتطوير القوانين والسياسات الرياضية، وتعزيز التعاون بين الهيئات الرياضية والحكومات في مكافحة الجرائم الرياضية.

٧. فهم كيف تؤثر العقوبات الجنائية على مستقبل الأفراد المتورطين في الجرائم الرياضية وعلى البيئة الرياضية ككل.

وهذه الأهداف تسهم في بناء فهم شامل حول المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة والشفافية في المجال الرياضي.

رابعا: إشكاليات الدراسة:

يثر موضوع المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية العديد من الإشكاليات والتساؤلات نستعرضها تباعا:

فبالنسبة للإشكاليات:

١. هل هناك تعريف قانوني موحد للجرائم الرياضية؟ وكيف يمكن التمييز بين الجرائم الرياضية والانتهاكات التأديبية العادية؟

٢. كيف يمكن رصد وتحديد التلاعب بنتائج المباريات في ظل التعقيد المتزايد في شبكات المراهنات الرياضية؟ وما مدى فاعلية القوانين الحالية في مواجهة هذه الظاهرة؟

٣. هل العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم الرياضية رادعة بما فيه الكفاية؟ وهل تتناسب هذه العقوبات مع طبيعة الجرائم الرياضية والآثار التي تترتب عليها؟

٤. إلى أي مدى نجحت القوانين الدولية والمحلية في الحد من انتشار المنشطات؟ وما هي التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين بصرامة؟

٥. كيف يمكن ضبط حالات الفساد المالي داخل الأندية والاتحادات الرياضية، وخاصة في ظل غياب الشفافية في بعض المؤسسات الرياضية؟

وتتمثل التساؤلات في:

١. ما هي المعايير التي تُحدد الجرائم الرياضية مقارنةً بالانتهاكات التأديبية العادية داخل الأنشطة الرياضية؟

٢. ما مدى فعالية التشريعات المحلية والدولية في مواجهة التلاعب بنتائج المباريات، خاصة في ظل توسع شبكات المراهنات الرياضية عبر الإنترنت؟

٣. كيف يمكن تعزيز فاعلية العقوبات الجنائية لضمان ردع الجرائم الرياضية ومنع تكرارها؟

٤. ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الرياضية مثل الأندية والاتحادات في الحد من الجرائم الرياضية؟ وهل تُعد إجراءاتها كافية لمواجهة هذه الظواهر؟

٥. ما هي الآثار طويلة الأمد للعقوبات الجنائية على الأفراد المتورطين في الجرائم الرياضية؟ وكيف تؤثر هذه العقوبات على مستقبل الرياضة بشكل عام؟

٦. كيف يمكن تحسين التعاون الدولي بين الهيئات الرياضية والسلطات الحكومية لمكافحة الجرائم الرياضية على المستوى العالمي؟

٧. هل توجد فجوات في القوانين الحالية تجعل بعض الجرائم الرياضية تمر دون محاسبة قانونية فعالة؟

خامسا: نطاق الدراسة:

يغطى **نطاق الدراسة** في بحث المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية عدة محاور أساسية تشمل:

النطاق الموضوعي: يركز النطاق الموضوعي للدراسة على تحليل المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية، مع دراسة الجوانب القانونية المرتبطة بهذه الجرائم. يشمل ذلك أنواع الجرائم الرياضية، مثل التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات والفساد المالي والعنف في الملاعب، بالإضافة إلى تحليل العقوبات الجنائية المقررة وفق التشريعات المحلية والدولية ودور المؤسسات الرياضية في الوقاية من هذه الجرائم.

النطاق المكاني: يغطي البحث النطاق المكاني للقوانين والتشريعات المطبقة على الجرائم الرياضية في جمهورية مصر العربية، مع استعراض مقارن للتشريعات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقيات مكافحة التلاعب بالمسابقات الرياضية واتفاقيات مكافحة المنشطات. كما يتم التركيز على المؤسسات الرياضية الوطنية والدولية، بما في ذلك الأندية والاتحادات الرياضية في سياق معالجة هذه الجرائم.

النطاق الزمني: يمتد النطاق الزمني للدراسة ليشمل الفترة الحالية، مع استعراض للتطورات القانونية التي طرأت على التشريعات الرياضية منذ بداية الألفية الثالثة. ويتم التركيز بشكل خاص على الأحداث والقضايا الرياضية التي أثرت على الإطار القانوني للجرائم الرياضية خلال العقدين الأخيرين، مع دراسة توقعات المستقبل والتطورات المحتملة.

سادسا: منهج البحث:

سيتم استخدام **المنهج التحليلي التأصيلي المقارن** في هذا البحث لدراسة المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية. ويعتمد المنهج التحليلي على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالجرائم الرياضية والعقوبات المطبقة، مع دراسة القوانين الوطنية والدولية. والمنهج التأصيلي سيتيح تتبع تطور القوانين الرياضية عبر الزمن وتأصيل المبادئ القانونية التي تحكم هذه الجرائم. أما المنهج المقارن فيهدف إلى مقارنة التشريعات في دول مختلفة، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في التعامل مع الجرائم الرياضية. ويسهم هذا المنهج في تقديم رؤية شاملة وتحليل معمق لتطور وتطبيق المسئولية الجنائية في الأنظمة الرياضية.

سابعا: خطة الدراسة:

سنتناول موضوع المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية من خلال الفصول الثلاث التالية:

الفصل الأول: ماهية الجرائم الرياضية والمسئولية الجنائية عنها

الفصل الثاني: أنواع الجرائم في الألعاب الرياضية

الفصل الثالث: العقوبات الجنائية والتدابير الوقائية في الجرائم الرياضية

الفصل الأول

ماهية الجرائم الرياضية والمسئولية الجنائية عنها

تمهيد وتقسيم:

تُعد الجرائم الرياضية ظاهرة معقدة تزايدت في ظل نمو الرياضة كقطاع اقتصادي واجتماعي حيوي على مستوى العالم. وهذه الجرائم لا تقتصر على العنف الجسدي داخل الملاعب فحسب، بل تشمل العديد من الأفعال غير القانونية التي ترتكب سواء من قبل اللاعبين أو المدربين أو الجماهير. ويمكن أن تتراوح هذه الأفعال بين الغش والتلاعب بنتائج المباريات، إلى التلاعب المالي داخل الأندية الرياضية والتهرب الضريبي. والرياضة بما تحمله من روح تنافسية وشعبية كبيرة تخلق بيئة فريدة يتداخل فيها الأداء الرياضي مع القوانين العامة، مما يستدعي فرض نظام قانوني يحمي نزاهة الأنشطة الرياضية.

وتتميز الجرائم الرياضية بذاتية خاصة تجعلها تختلف عن الجرائم التقليدية، حيث تنبع من إطار تنافسي تتداخل فيه المصالح الشخصية والمؤسساتية مع الضغوط الجماهيرية والإعلامية. وهذه الجرائم غالبًا ما تقع نتيجة ظروف رياضية محددة، مثل استخدام المنشطات لتحقيق أداء غير قانوني أو الاعتداء الجسدي بين اللاعبين في خضم المنافسات. كما أن العنف الذي قد يحدث بين الجماهير يُعتبر مثالًا صارخًا على التفاعل

بين الرياضة والعوامل الاجتماعية. ومن هنا تظهر أهمية دراسة الجرائم الرياضية في سياق يراعي تلك الخصوصيات([1]).

وتتطلب مكافحة الجرائم الرياضية وتطبيق المسئولية الجنائية على مرتكبيها تعاونًا بين الجهات التنظيمية الرياضية والهيئات القضائية. والتشريعات المتخصصة التي تحكم هذه الجرائم يجب أن تكون متوافقة مع القوانين العامة ولكنها أيضًا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تحيط بالرياضة. وعلى هذا الأساس، أصبح من الضروري تطوير إطار قانوني واضح يوازن بين الحفاظ على الروح الرياضية ومعاقبة الأفعال التي تخل بمبادئ النزاهة والمنافسة الشريفة([2]).

ونتحدث في هذا الفصل عن تعريف الجرائم الرياضية وأنواعها في مبحث أول، ونتناول الأساس القانوني للمسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية في المبحث الثاني، ونستعرض تطبيقات المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية في مبحث ثالث.

---

[1]) أحمد عبد الظاهر، "الجرائم الرياضية: دراسة مقارنة"، دائرة القضاء، ٢٠٢٢، ص. ٤٥.

[2]) Christian Kalb & François Vincke, "The Manipulation of Sports Competitions: A Comprehensive Overview," Council of Europe Publishing, 2016, p. 112.

المبحث الأول

تعريف الجرائم الرياضية وأنواعها

تمهيد وتقسيم:

الجرائم الرياضية هي مجموعة من الأفعال غير المشروعة التي تنشأ داخل الإطار الرياضي أو بسبب الأنشطة المرتبطة بالرياضة. فمن الناحية القانونية، تختلف الجرائم الرياضية عن الجرائم التقليدية في أنها ترتبط بسياق محدد يتضمن قواعد وأنظمة خاصة تحكم الرياضة نفسها، حيث قد يكون لبعض التصرفات شرعية داخل الميدان الرياضي لكنها تُعتبر جريمة خارج هذا السياق. مثلاً: قد تُعتبر بعض أنواع العنف جزءًا من اللعبة في رياضات مثل الملاكمة أو المصارعة، ولكن تجاوز حدود هذه القواعد قد يؤدي إلى اعتبار التصرف جريمة قانونية.

ومن ناحية أخرى، يتضمن تعريف الجرائم الرياضية قانونيًا أفعالًا قد تؤثر على نزاهة وعدالة المنافسات الرياضية، مثل التلاعب بنتائج المباريات أو استخدام المنشطات المحظورة. وهذه الأفعال تعتبر جرائم لأنها تنتهك القوانين التي تهدف إلى الحفاظ على تكافؤ الفرص بين المشاركين وحماية مصالح الجمهور الذي يتابع هذه الرياضات. وقد تشمل الجرائم الرياضية أيضًا أعمالاً تتعلق بالرشاوى، والفساد الإداري،

وغسل الأموال من خلال الأندية الرياضية، وكلها تخضع للتنظيم والمحاسبة القانونية(٣).

وإلى جانب القوانين العامة التي تطبق على الجرائم التقليدية، مثل قانون العقوبات، فإن الجرائم الرياضية تخضع أيضًا لقوانين ولوائح خاصة صادرة عن الهيئات الرياضية الوطنية والدولية. وهذه القوانين تهدف إلى ضمان النزاهة في الأنشطة الرياضية ومعاقبة المتورطين في الجرائم المرتبطة بالرياضة. وعلى هذا النحو، فإن مفهوم الجرائم الرياضية يتطلب فهمًا معمقًا ليس فقط للقوانين الجنائية التقليدية، ولكن أيضًا للنظم الرياضية التي تحكم المنافسات وتحدد نطاق المسئولية الجنائية في هذا المجال.

ونتحدث في هذا المبحث عن تعريف الجرائم الرياضية في مطلب أول، ثم نتناول ذاتية الجرائم الرياضية في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

تعريف الجرائم الرياضية

تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بتحديد ماهية الجرائم الرياضية، حيث لم يتفق الفقهاء على تعريف موحد للجريمة الرياضية، ونستعرض بعضًا من هذه التعريفات:

---

[3]) Lisa A. Kihl, "Corruption in Sport: Causes, Consequences, and Reform," Routledge, 2017, p. 134.

وقد عرف البعض الجريمة الرياضية بإنها "كل فعل غير مشروع يرتكبه الشخص خلال ممارسة النشاط الرياضي أو على هامشه، ويعاقب عليه القانون سواء كان داخليًا أو دوليًا"([٤]).

كما عرفها آخرين بأنها "السلوك الذي يخالف القواعد القانونية المقررة لحماية النشاط الرياضي وسلامة الأفراد المشاركين فيه، ويؤدي إلى تعريض حياة الأشخاص أو سلامتهم للخطر"([٥]).

وعرفها آخرين بأنها "هي الجرائم التي تقع في نطاق النشاط الرياضي، والتي تنتهك القوانين الجنائية وتستوجب العقاب، سواء ارتُكبت من قبل الرياضيين أو الإداريين أو الجمهور".([٦])

وعرفها البعض "تشمل الجرائم المتعلقة بالرياضة أي سلوك إجرامي مرتبط مباشرة بالأنشطة الرياضية، بما في ذلك العنف داخل الملاعب، وسوء السلوك خارج الملاعب، واستغلال الرياضيين". ([٧])

بتحليل التعريفات السابقة يتضح الآتي:

---

[٤]) منتظر مجيد عمي، "الجريمة الرياضية وقوانين الرياضة في العراق"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص. ١٥.

[٥]) عمامو عبد القادر، "الإجرام الرياضي وآليات الوقاية داخل الملاعب الرياضية"، مجلة الباحث، العدد ٤١، ٢٠٢٢، ص. ٣.

[٦]) Matthew J. Mitten, Timothy Davis, and Rodney K. Smith, Sports Law and Regulation: Cases, Materials, and Problems, Wolters Kluwer, 2020, p 250.

[٧]) Michael E. Tolf, Contemporary Issues in Sports Law, McGraw-Hill, 2011, p 85.

- جميع التعريفات تتفق على أن الجرائم الرياضية هي أفعال غير مشروعة، سواء كان الفعل يحدث خلال ممارسة النشاط الرياضي أو على هامشه، أو أنه يخالف القواعد القانونية، فإن الطابع غير القانوني هو عنصر مشترك.
- التعريفات تشير جميعها إلى أن الجرائم الرياضية تنتهك القوانين الجنائية أو القواعد القانونية المقررة لحماية النشاط الرياضي. وهذا يشمل اللوائح الداخلية للرياضة والقوانين العامة التي تنظم السلوكيات داخل وخارج المجال الرياضي.
- التعريفات تُبرز أن هذه الجرائم تؤدي إلى تعريض حياة الأشخاص أو سلامتهم للخطر، أو تقوض نزاهة الرياضة، سواء كان ذلك من خلال العنف، سوء السلوك، أو استغلال الرياضيين، فإن الأثر السلبي على الأفراد والمجتمع الرياضي هو محور مشترك.
- بعض التعريفات تشير إلى أن الجرائم الرياضية يمكن أن يرتكبها الرياضيون، أو الإداريون، أو الجمهور. وهذا يبين أن الجرائم الرياضية لا تقتصر على جهة معينة بل قد تشمل مختلف المشاركين في الرياضة.

ويمكننا تعريف الجرائم الرياضية بأنها: "الأفعال غير المشروعة التي تحدث في سياق المنافسة الرياضية أو بسببها، والتي تؤدي إلى الإخلال بنزاهة الرياضة أو تعريض سلامة الأفراد والممتلكات للخطر". وهذه الجرائم يمكن أن تشمل جرائم الاعتداء الجسدي، أو التلاعب بنتائج

المباريات، أو تعاطي المنشطات، وأشكالًا أخرى من الفساد المرتبط بالرياضة.

ومن الجدير بالذكر أن الإطار القانوني الذي ينظم الجرائم الرياضية يعتمد على مجموعة من القوانين واللوائح الخاصة بالرياضة، بالإضافة إلى التشريعات الجنائية العامة. على سبيل المثال، تنص القوانين الجنائية على تجريم الاعتداء الجسدي، إلا أن بعض الألعاب الرياضية مثل الملاكمة أو كرة القدم تحتوي على قواعد تتيح بعض أنواع التلامس الجسدي، بشرط عدم تجاوز الحدود المسموح بها. وعند تجاوز هذه الحدود، يصبح الفعل جريمة يعاقب عليها القانون. بالإضافة إلى ذلك، هناك قوانين رياضية خاصة مثل قوانين مكافحة المنشطات الصادرة عن الوكالات الدولية التي تراقب تعاطي المواد المحظورة في الرياضة، والتي تعمل جنبًا إلى جنب مع التشريعات الجنائية.

ويثار هنا سؤال مفاده، كيف يمكن التمييز بين الجرائم الرياضية والانتهاكات التأديبية العادية؟

يعد التمييز بين الجرائم الرياضية والانتهاكات التأديبية العادية مسألة ضرورية لضمان تحقيق العدالة في المجال الرياضي، وتحديد الإجراءات المناسبة لكل نوع من المخالفات. إذ تختلف الجرائم الرياضية عن الانتهاكات التأديبية في طبيعتها القانونية، والجهة المختصة بالنظر فيها، والعقوبات التي تترتب على كل منها.

أولا- الجرائم الرياضية: الجرائم الرياضية هي أفعال تُشكِّل انتهاكًا للقوانين الجنائية العامة أو القوانين الرياضية التي تنظم النزاهة والعدالة في المنافسات الرياضية. وتتميز هذه الجرائم بأنها تتعدى نطاق المخالفات الرياضية العادية، حيث تؤثر على المصالح العامة أو تتسبب في أضرار مالية أو معنوية كبيرة، وقد تمتد آثارها إلى خارج المجال الرياضي. ومن أبرز الجرائم الرياضية([8]):

١. **التلاعب بنتائج المباريات،** حيث يتم الاتفاق بين أطراف مختلفة على تحديد نتيجة مباراة بشكل مسبق لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة.

٢. **الرشوة والفساد المالي،** والتي تشمل تلقي الحكام أو الإداريين رشاوى مقابل اتخاذ قرارات تخدم مصالح معينة.

٣. **تعاطي المنشطات،** حيث يؤدي استخدام المواد المحظورة إلى الإخلال بعدالة المنافسة الرياضية.

٤. **غسل الأموال من خلال الأندية والصفقات الرياضية،** وهو استغلال العقود الرياضية لتمرير أموال غير مشروعة عبر أنظمة التمويل الرياضي.

٥. **أعمال العنف والشغب في الملاعب،** عندما تتجاوز حدود التصرفات العادية وتؤدي إلى إصابات أو اعتداءات جنائية.

---

[8]) FBI, "Crime and Corruption in Sport and Gaming," FBI.gov, 2020.

ثانيا- الانتهاكات التأديبية العادية: أما الانتهاكات التأديبية العادية، فهي المخالفات التي ترتكب داخل إطار النشاط الرياضي، لكنها لا ترتقي إلى مستوى الجريمة الجنائية، وتقتصر آثارها على المجال الرياضي نفسه. وتتولى الهيئات الرياضية والاتحادات المختصة التحقيق في هذه الانتهاكات وفرض العقوبات المناسبة، دون الحاجة إلى تدخل المحاكم الجنائية. ومن الأمثلة على هذه الانتهاكات([٩]):

١. **السلوك غير الرياضي داخل الملعب،** مثل الاحتجاج العنيف على قرارات الحكام أو استخدام ألفاظ غير لائقة.

٢. **عدم الامتثال للوائح الاتحادات الرياضية،** كعدم التزام المدربين بمتطلبات التراخيص أو عدم احترام قواعد اللعب المالي النظيف.

٣. **المخالفات الإدارية داخل الأندية،** مثل تأخير دفع رواتب اللاعبين أو مخالفة لوائح تسجيل اللاعبين.

٤. **التصرفات غير الأخلاقية خارج نطاق المباريات،** مثل الإدلاء بتصريحات تسيء إلى الاتحاد الرياضي أو نشر محتوى غير لائق على وسائل التواصل الاجتماعي.

---

[٩]) محمد عادل محمد عسكر، "تطور قانون الرياضة وتسوية النزاعات الرياضية على ضوء القانون الدولي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات - كلية الحقوق، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ١٢٢.

المطلب الثاني

ذاتية الجرائم الرياضية

الجرائم الرياضية تتميز بطبيعتها الخاصة التي تجعلها تختلف عن الجرائم التقليدية في عدة جوانب، سواء من حيث السياق الذي تقع فيه أو المعايير التي تُطبق عليها. وهذه "الذاتية" للجرائم الرياضية تُبنى على خصوصية البيئة الرياضية، التي تفرض قواعد وقوانين تختلف عن القوانين الجنائية العامة، وتتطلب معالجة قانونية مميزة نظرًا للطابع التنافسي والاحترافي لهذه الجرائم.

ونستعرض بعض النقاط التي توضح ذاتية الجرائم الرياضية:

١. البيئة الرياضية الخاصة:

الجرائم الرياضية تحدث في سياق بيئة تنافسية فريدة، حيث يلتقي اللاعبون والمدربون والإداريون ضمن إطار منافسات رياضية قائمة على قواعد ومعايير محددة. وهذه القواعد قد تسمح ببعض الأفعال التي قد تعتبر غير قانونية في الحياة العامة، ولكنها مسموح بها في إطار اللعبة. على سبيل المثال، في رياضات مثل الملاكمة أو المصارعة، يُسمح بالضرب والاحتكاك الجسدي، وذلك تحت بند استعمال الحق الذى يعد أحد أسباب الإباحة للأفعال، بينما يعتبر ذلك في الحياة اليومية اعتداءً.

ولكن إذا تجاوز اللاعب القواعد الموضوعة في هذه الرياضات، يصبح الفعل جريمة رياضية تستوجب التدخل القانوني([١٠]).

٢. الطابع التنافسي والعنف المشروع:

تسمح بعض الرياضات بنوع من العنف المشروع، حيث يعتبر جزءًا من اللعبة، ولكن عندما يتجاوز اللاعب الحدود المسموح بها وفقًا للقواعد الرياضية، يتحول هذا الفعل إلى جريمة. على سبيل المثال، الاحتكاكات الجسدية في كرة القدم أو الرجبي قد تكون مقبولة طالما أنها تلتزم بالقواعد الرياضية، لكن إذا تعمد اللاعب إيذاء الخصم أو تجاوز حدوده، يُعد ذلك فعلًا غير مشروع. وهنا تكمن ذاتية الجرائم الرياضية في تحديد ما هو مقبول في إطار اللعبة وما يعتبر جريمة وفقًا للقوانين الرياضية([١١]).

٣. الارتباط بالتشريعات الرياضية الخاصة:

الجرائم الرياضية تختلف عن الجرائم العادية بسبب وجود لوائح وتشريعات رياضية متخصصة تنظم السلوك الرياضي وتفرض العقوبات الخاصة بها. وهذه اللوائح غالبًا ما تكون صادرة عن هيئات رياضية

---

[10]) Glenn M. Wong, Essentials of Sports Law, Praeger Publishers, 2010, p. 115.

[11]) Desh Gaurav Sekhri, Not Out! The Incredible Story of the Indian Premier League, Penguin Random House, 2016, p. 78.

محلية ودولية، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) أو اللجنة الأولمبية الدولية (IOC). على سبيل المثال، التلاعب بنتائج المباريات أو تعاطي المنشطات هي جرائم تخضع لعقوبات تأديبية وفقًا للوائح الرياضية، إلى جانب العقوبات الجنائية العادية([١٢]).

٤. الضغوط الجماهيرية والإعلامية:

الرياضة ليست مجرد منافسة بين اللاعبين، بل هي حدث يحظى باهتمام جماهيري كبير وضغوط إعلامية مستمرة. وهذه البيئة الفريدة تجعل الجرائم الرياضية أكثر حساسية وتعقيدًا مقارنة بالجرائم العادية. على سبيل المثال، الشغب الجماهيري في الملاعب يمكن أن يكون نتيجة الاحتكاك الرياضي أو تحريض إعلامي، مما يعطي الجرائم الرياضية بعدًا اجتماعيًا يضيف إلى ذاتيتها.

٥. الجمع بين المسئولية التأديبية والجنائية:

ذاتية الجرائم الرياضية تتجلى أيضًا في الجمع بين المسئولية التأديبية التي تفرضها الهيئات الرياضية، والمسئولية الجنائية التي تنفذها السلطات القضائية. ففي حالة ارتكاب جريمة رياضية، يمكن للاعب أو المدرب أن يخضع لعقوبات تأديبية من الاتحاد الرياضي (مثل الإيقاف أو الغرامة)، إلى جانب العقوبات الجنائية التي قد تفرضها المحاكم. وهذا التداخل بين

[12]) Anita M. Moorman, Sport Law: A Managerial Approach, 4th Edition, Routledge, 2020, p. 215.

النظامين التأديبي والجنائي يبرز الطبيعة الخاصة للجرائم الرياضية ويجعلها تختلف عن الجرائم الأخرى([١٣]).

٦. التعامل مع الجرائم الرياضية في إطار القانون:

رغم أن الجرائم الرياضية تتطلب تعاملًا خاصًا نظرًا لخصوصية سياقها، فإنها في نهاية المطاف تخضع للقانون الجنائي. حيث إن القوانين الرياضية التي تُنظم المنافسات لا تعفي الجناة من المساءلة الجنائية عن الأفعال التي تتجاوز الحدود القانونية. وهنا يتم التركيز على الموازنة بين احترام خصوصية الرياضة وتطبيق القانون بشكل يضمن العدالة وحماية الأفراد من الأضرار المحتملة.

وختاما .. فإن ذاتية الجرائم الرياضية تتجلى في الطبيعة الخاصة للرياضة كبيئة اجتماعية واقتصادية متميزة، تتطلب قواعد قانونية وتنظيمية خاصة. وهذه القواعد تأخذ في الاعتبار الطابع التنافسي والاحترافي للأفعال المرتكبة، مما يجعل الجرائم الرياضية تحتاج إلى معالجة قانونية تراعي هذه الخصوصيات الفريدة.

---

[13]) Aisha Al-Ammari, "Criminal Responsibility in Qatari Sports Law," Kuwait International Law School Journal, Vol. 11, No. 2, 2023, p. 290.

المبحث الثاني

الأساس القانوني للمسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية

تمهيد وتقسيم:

تعد المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية جزءًا من النظام القانوني الذي يسعى إلى الحفاظ على نزاهة الأنشطة الرياضية وضمان التزام جميع الأطراف بالقواعد والقوانين المنظمة لها. حيث إن الرياضة بطبيعتها نشاط اجتماعي واسع الانتشار، يتطلب إطارًا قانونيًا خاصًا يعالج الجرائم التي قد تنشأ فيها، سواء تلك المرتبطة بالعنف بين اللاعبين أو التلاعب بنتائج المباريات أو انتهاكات مثل تعاطي المنشطات. ومن هنا يأتي الأساس القانوني الذي يقوم على مزيج من القوانين الرياضية والتشريعات الجنائية العامة، مما يوفر توازنًا بين تطبيق القوانين الرياضية ومساءلة مرتكبي الجرائم ضمن البيئة الرياضية.

ومن المعلوم أن الأطر القانونية التي تُنظم المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية تختلف حسب نوع الجريمة وطبيعتها، وغالبًا ما تشمل لوائح خاصة صادرة عن هيئات رياضية دولية ووطنية. وهذه اللوائح تنظم العلاقة بين اللاعبين والمدربين والإداريين، بالإضافة إلى القوانين التي تحكم العلاقة بين المؤسسات الرياضية والجمهور. وفي كثير من الأحيان، يتم فرض العقوبات التأديبية من قبل الهيئات الرياضية مثل الفيفا أو اللجنة الأولمبية الدولية، إلى جانب تطبيق القوانين الجنائية التي تعاقب على

الأفعال التي تتجاوز نطاق القواعد الرياضية وتصبح جرائم يعاقب عليها القانون.

وفي النهاية، يرتبط الأساس القانوني للمسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية بتكامل القوانين الخاصة بالرياضة مع القوانين الجنائية العامة، مما يضمن حماية النزاهة الرياضية وردع المخالفات التي تؤثر على سلامة المنافسات وأمان المشاركين والجماهير. وتتطلب هذه المسئولية تحقيق العدالة في بيئة رياضية معقدة، تتداخل فيها المصالح الفردية والمؤسساتية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الطبيعة التنافسية للرياضة وضرورة حماية مبادئها.

ونستعرض الأساس القانوني للمسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية من خلال تناول القوانين والتشريعات المنظمة للرياضة وحماية اللاعبين والجماهير في مطلب أول، ثم نتناول علاقة الجرائم الرياضية بالقوانين العامة (مثل قانون العقوبات) في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

القوانين والتشريعات المنظمة للرياضة وحماية اللاعبين والجماهير

تلعب القوانين والتشريعات المنظمة للرياضة دورًا محوريًا في ضمان سير الأنشطة الرياضية بطريقة نزيهة وآمنة، مع الحفاظ على حقوق اللاعبين والجماهير. وتهدف هذه التشريعات إلى تنظيم السلوك داخل

الملاعب والمنافسات الرياضية، وضبط التصرفات التي قد تخل بالنظام أو تعرّض الأطراف المشاركة للخطر. والقوانين الرياضية تشمل لوائح محلية ودولية صادرة عن هيئات رياضية مثل الفيفا أو اللجنة الأولمبية الدولية، بالإضافة إلى القوانين الوطنية التي تفرض عقوبات على الأفعال غير القانونية مثل العنف داخل الملاعب أو الغش أو التلاعب بنتائج المباريات([١٤]).

وإلى جانب حماية اللاعبين من المخاطر الجسدية والنفسية، تعمل هذه التشريعات على حماية الجماهير، سواء من خلال تنظيم دخولهم وخروجهم من الملاعب أو فرض العقوبات على الشغب الجماهيري. كما تضمن القوانين المتعلقة بالرياضة توفير بيئة رياضية آمنة تحمي حقوق جميع المشاركين، بما في ذلك الرياضيين والإداريين والجماهير. وعبر هذه التشريعات، يتم تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والأمان، وهو ما يساهم في حماية الرياضة كمنظومة اجتماعية واقتصادية مؤثرة.

أولا- دور التشريعات المحلية والدولية في تنظيم النشاط الرياضي:

دور التشريعات المحلية في تنظيم النشاط الرياضي:

- تلعب التشريعات المحلية دورًا محوريًا في تنظيم النشاط الرياضي داخل الدولة، حيث تضع الأسس القانونية التي تحكم جميع جوانب الرياضة من تسجيل اللاعبين وتنظيم المنافسات، إلى حماية حقوق اللاعبين والجماهير. ففي مصر توجد العديد من

[١٤]) Simon Gardiner, Sports Law, Taylor & Francis, 2021, p. 120.

القوانين التي تهدف إلى تنظيم النشاط الرياضي. ومن أبرز هذه التشريعات **قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧**، الذي يعتبر الإطار القانوني الأساسي للنشاط الرياضي في البلاد. وهذا القانون يحدد حقوق وواجبات الرياضيين والأندية والاتحادات الرياضية، ويشمل أيضًا اللوائح المتعلقة بحماية الجماهير وضمان سلامتهم في الملاعب([١٥]).

- يُعد قانون تنظيم الهيئات الشبابية رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٧، إطارًا قانونيًا يهدف إلى دعم وتطوير النشاط الشبابي والرياضي في مصر. ويحدد القانون القواعد المنظمة لإنشاء الهيئات الشبابية وإدارتها، ويهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية. كما يعمل على ضمان استقلالية الهيئات الشبابية مع وضع آليات للإشراف الحكومي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. ويعزز القانون دور مراكز الشباب في توفير بيئة مناسبة للنشاط الرياضي، ويدعم تمكين الشباب وإسهامهم في التنمية المجتمعية. وتمثل أحكام القانون خطوة نحو تنظيم القطاع الشبابي بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة([١٦]).

دور التشريعات الدولية في تنظيم النشاط الرياضي:

---

[١٥]) قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧.

[١٦]) قانون تنظيم الهيئات الشبابية رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٧.

- تلعب التشريعات الدولية دورًا حاسمًا في تنظيم النشاط الرياضي على مستوى عالمي، حيث تهدف إلى توحيد المعايير الرياضية وضمان نزاهة المنافسات وحماية حقوق اللاعبين والجماهير. وتعتمد التشريعات الدولية على لوائح صادرة عن هيئات رياضية عالمية مثل **الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)** و**اللجنة الأولمبية الدولية (IOC).** وهذه الهيئات تصدر لوائح وقوانين ملزمة لجميع الدول الأعضاء، مما يساعد على خلق بيئة رياضية عالمية تتسم بالنزاهة والتنافس العادل(١٧).
- من أبرز التشريعات الدولية التي تؤثر في النشاط الرياضي **قانون مكافحة المنشطات الدولي** الصادر عن **الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA)** والذي يهدف إلى حماية الرياضيين من التأثيرات الضارة للمنشطات وضمان تكافؤ الفرص في المنافسات الرياضية. كما أن الدول ملزمة بتطبيق هذا القانون ضمن تشريعاتها المحلية، ويعتبر عدم الامتثال للمعايير الدولية في هذا الشأن انتهاكًا يعاقب عليه بشدة(١٨).
- إلى جانب مكافحة المنشطات، تصدر **الفيفا** و**الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)** قوانين تركز على مكافحة الفساد والتلاعب بنتائج المباريات. وإحدى المبادرات الدولية البارزة في

---

17) Mark James, Sports Law, Palgrave Macmillan, 2021, p. 75.

18) World Anti-Doping Agency, World Anti-Doping Code, World Anti-Doping Agency, 2021, p. 1.

هذا السياق هي **اتفاقية المجلس الأوروبي لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات الرياضية**، التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الفساد في الرياضة. وكل هذه التشريعات الدولية تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التوازن بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية، مما يضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة الرياضية على مستوى العالم([١٩]).

ثانيا- تأثير القوانين الرياضية على حماية الأفراد من العنف والممارسات غير القانونية:

القوانين الرياضية تلعب دورًا محوريًا في حماية الأفراد من العنف والممارسات غير القانونية التي قد تنشأ في سياق المنافسات الرياضية. وهذه القوانين تتضمن مجموعة من اللوائح والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم السلوك الرياضي وضمان سلامة اللاعبين والحكام والجماهير. ومن خلال فرض قواعد واضحة للعقوبات والانتهاكات، تساهم القوانين الرياضية في ردع الأفعال العنيفة داخل الملاعب وتوفير بيئة رياضية آمنة.

[19]) Council of Europe, Council of Europe Convention on the Manipulation of Sports Competitions, Council of Europe Treaty Series No. 215, 2014, p. 1.

ونستعرض بعض الأمثلة على القوانين والنصوص القانونية التي تهدف إلى حماية الأفراد من العنف والممارسات غير القانونية في الأنشطة الرياضية:

١ـ قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧:

يعد هذا القانون الإطار التشريعي الأساسي الذي ينظم الرياضة في مصر ويشمل نصوصًا تتعلق بحماية الأفراد من العنف والممارسات غير القانونية.

- المادة (٩١) من هذا القانون تنص على معاقبة كل من يرتكب أفعال العنف أو الشغب داخل الملاعب أو المنشآت الرياضية؛ والعقوبات تشمل الغرامات المالية والسجن، وتحدد بحسب درجة وخطورة الجريمة المرتكبة([٢٠]).
- المادة (٩٣) تتناول مسئولية الأندية والمنظمات الرياضية عن تطبيق القواعد التي تضمن سلامة اللاعبين والجماهير خلال المنافسات([٢١]).

---

[٢٠]) نصت المادة (٩١) من قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ على:
"يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حرض بأي طريقة على إحداث شغب بين الجماهير أو الاعتداء على المنشآت أو المنقولات أو تعطيل نشاط رياضي بأية طريقة ولو لم تحقق النتيجة الإجرامية بناء على هذا التحريض".

[٢١]) نصت المادة (٩٣) من قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ على:
"يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أي قانون اخر متى ثبت علمه بها

٢- القانون الاتحادي الاماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن الرياضة:

في الامارات يلعب هذا القانون دورًا رئيسيًا في حماية الأفراد من العنف والممارسات غير القانونية في الأنشطة الرياضية.

- المواد (٢٤/ ٥، ٣٣) تنص على ضرورة توفير التدابير اللازمة لضمان سلامة اللاعبين وتأمينهم من مخاطر العنف والإساءة بكافة أنواعها والإصابات الرياضية([٢٢]).
- المادة (١٦/٣٨) تفرض على الجهات الرياضية المشهرة تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بالوقاية من العنف والشغب الجماهيري في المنشآت الرياضية([٢٣]).

وكان اخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد ساهم في وقوع الجريمة باي صور من صور المساهمة. ويكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات".

[٢٢]) نصت المادة (٢٤/٥) من قانون الرياضة الاماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ على: "تدعم الهيئة الاتحاد الرياضي في المجالات الآتية: ..... ٥.برامج مكافحة المنشطات والمحافظة على صحة الرياضيين بشكل عام والرياضيين من الأطفال والمعاقين بشكل خاص وتأمينهم من مخاطر العنف والإساءة بكافة أنواعها والإصابات الرياضية".

ونصت المادة (٣٣) من ذات القانون على: "تلتزم الأندية والاتحادات الرياضية بالمحافظة على سلامة وصحة الرياضيين وحمايتهم من مخاطر العنف والإساءة، والتأمين عليهم، وعدم تناولهم المنشطات، وذلك وفقاً لما تُحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

[٢٣]) نصت المادة (٢٤/٥) من قانون الرياضة الاماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ على: "تلتزم الجهات الرياضية المشهرة بما يأتي: ..... ١٦.تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بالوقاية من العنف والشغب الجماهيري في المنشآت الرياضية".

٣- الاتفاقية الأوروبية لمكافحة العنف والشغب في الأنشطة الرياضية ١٩٨٥:

هذه الاتفاقية، التي تم تبنيها من قبل مجلس أوروبا، تهدف إلى مكافحة العنف في الملاعب وتقديم إطار قانوني للتعاون الدولي بين الدول الأعضاء في هذا الصدد([٢٤]).

- المادة ١ تنص على أن الدول الأطراف يجب أن تلتزم باتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أعمال العنف والشغب في الأنشطة الرياضية.
- المادة ٤ تدعو الدول إلى التعاون فيما بينها لمنع التلاعب بالمباريات وضمان حماية الرياضيين والجماهير.

٤- قوانين مكافحة المنشطات – (WADA) الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات:

تضع الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA) معايير وقوانين دولية صارمة لمكافحة المنشطات في الرياضة([٢٥]).

---

[24]) Council of Europe, European Convention on Spectator Violence and Misbehaviour at Sports Events and in particular at Football Matches, Council of Europe Publishing, 1985, pp. 2-3.

[25]) World Anti-Doping Agency, World Anti-Doping Code, World Anti-Doping Agency, 2021, pp. 17, 59.

- المادة ٢,١ من القانون الدولي لمكافحة المنشطات تنص على أن استخدام أو حيازة أي مواد محظورة من قبل الرياضيين يُعتبر جريمة تستدعي العقوبة، وقد تشمل العقوبات الإيقاف عن المنافسات أو فرض غرامات مالية.
- المادة ١٠ تحدد العقوبات المتعلقة بانتهاكات المنشطات التي قد تتراوح بين الغرامات المالية والإيقاف عن ممارسة الرياضة لفترات طويلة.

٥- قانون الملاعب الرياضي الأمريكي - (Amateur Sports Act) الولايات المتحدة:

يحدد هذا القانون المسئوليات المتعلقة بحماية اللاعبين والجماهير من العنف(٢٦).

- المادة ٥٠٣ تنص على ضرورة حماية الرياضيين من العنف والتمييز، وتوفير بيئة آمنة وصحية للمشاركة في الأنشطة الرياضية.

٦- قانون الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) :

القوانين التي تضعها الفيفا تتضمن نصوصًا تهدف إلى مكافحة العنف والتمييز في الملاعب(٢٧).

---

[26]) United States Congress, Amateur Sports Act of 1978, Public Law 95-606, 1978.

- المادة ٥٣ من لوائح الانضباط لدى الفيفا تنص على معاقبة الأندية واللاعبين الذين يتورطون في أعمال عنف أو شغب خلال المباريات، بما في ذلك العقوبات المالية وخصم النقاط أو إيقاف اللاعبين.
- المادة ٥٨ تحظر التمييز العنصري وتفرض عقوبات صارمة على الأندية واللاعبين الذين يثبت تورطهم في أي شكل من أشكال العنصرية خلال المباريات.

المطلب الثاني

علاقة الجرائم الرياضية بالقوانين العامة

قانون العقوبات مثالا

الجرائم الرياضية، رغم أنها ترتكب في سياق الأنشطة الرياضية، فإنها ترتبط بشكل وثيق بالقوانين العامة، وخاصة **قانون العقوبات**. حيث إن الجرائم التي تقع داخل الملاعب أو في سياق المنافسات الرياضية قد تندرج ضمن الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجنائي، وذلك عندما تتجاوز القواعد الرياضية وتتسبب في أضرار أو انتهاكات قانونية. وفيما يلي أبرز أوجه العلاقة بين الجرائم الرياضية والقوانين العامة:

---

[27]) FIFA, FIFA Disciplinary Code, FIFA, 2019, pp. 32-34.

١ـ تطبيق قانون العقوبات على الجرائم الرياضية:

الجرائم الرياضية التي تشتمل على أعمال عنف أو إيذاء بدني يمكن أن تخضع لأحكام **قانون العقوبات**، تمامًا كما يحدث في أي جريمة تقع في الحياة العامة. على سبيل المثال، إذا قام لاعب خلال مباراة بضرب لاعب آخر خارج نطاق القواعد الرياضية المسموح بها، فإن هذا الفعل يمكن أن يُعد جريمة اعتداء بموجب **قانون العقوبات**. ونفس الأمر ينطبق على الجماهير التي قد تشارك في أعمال شغب أو عنف، حيث يُحاسبون جنائيًا وفقًا للقانون العام[٢٨].

مثال من قانون العقوبات المصري، المادة (٢٤٠) من قانون العقوبات المصري تعاقب كل من يتسبب عمدًا في إصابة شخص آخر بجرح أو عاهة، ويمكن تطبيق هذه المادة في حالات العنف داخل الملاعب إذا تم تجاوز القواعد الرياضية[٢٩].

٢ـ قانون العقوبات ومكافحة التمييز والعنصرية في الرياضة:

---

[28]) James A.R. Nafziger, Handbook on International Sports Law, Edward Elgar Publishing, 2021, p. 342.

[٢٩]) نصت المادة ٤٠ من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على: "كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أي عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد أو تربص فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين".

بعض الأفعال التي تحدث في سياق الأنشطة الرياضية، مثل **العنصرية** أو **التحرش**، يمكن أن تخضع أيضًا للقوانين الجنائية العامة التي تحظر التمييز العنصري أو الإهانة. وفي الكثير من الأحيان، تصدر الهيئات الرياضية عقوبات تأديبية على مثل هذه الأفعال، ولكن يبقى للقانون العام الحق في التدخل وفرض عقوبات جنائية.

مثال من قانون العقوبات المصري، المادة (٣٠٩ مكرر ب) من قانون العقوبات المصري تعاقب على جريمة التنمر سواء شكل السلوك قول أو استعراض قوة أو سيطرة للجاني أو استغلال ضعف للمجني عليه أو لحالة يعتقد الجاني أنها تسئ للمجني عليه كالجنس أو العرق أو الدين أو الأوصاف البدنية أو الحالة الصحية أو العقلية أو المستوي الاجتماعي بقصد تخويفه أو وضعه موضع السخرية أو الحط من شأنه أو إقصائه من محيطه الاجتماعي([٣٠]).

---

[٣٠]) نصت المادة ٣٠٩ مكرر ب من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على: "يعد تنمراً كل قول أو استعراض قوة أو سيطرة للجاني أو استغلال ضعف للمجني عليه أو لحالة يعتقد الجاني أنها تسئ للمجني عليه كالجنس أو العرق أو الدين أو الأوصاف البدنية أو الحالة الصحية أو العقلية أو المستوي الاجتماعي بقصد تخويفه أو وضعه موضع السخرية أو الحط من شأنه أو إقصائه من محيطه الاجتماعي. ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب المتنمر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولاتزيد علي ثلاثين ألف جنية ، أو بأحدي هاتين العقوبتين. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إذا ارتكبت الجريمة في مكان العمل أو في إحدى وسائل النقل أو من شخصين أو أكثر أو إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان مسلمًا إليه بمقتضى القانون أو بموجب حكم

٣- المسئولية الجنائية خارج نطاق الرياضة:

إذا تجاوزت الجريمة الرياضية حدود الملاعب والمنافسات وأثرت على المجتمع أو النظام العام، يتم تطبيق القوانين الجنائية بشكل مباشر. على سبيل المثال، إذا حدثت مشاجرة بين لاعبين خارج نطاق الملعب أو تعرض الجمهور لأذى نتيجة شغب رياضي، يُعاقب الجناة وفقًا لأحكام القانون الجنائي دون أي اعتبار للقواعد الرياضية.

٤- التكامل بين العقوبات الرياضية والعقوبات الجنائية:

في العديد من الحالات، يتم التكامل بين العقوبات التأديبية الرياضية والعقوبات الجنائية العامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم إيقاف لاعب رياضي عن المشاركة في المباريات من قبل الاتحاد الرياضي بسبب فعل عنيف، وفي الوقت نفسه قد يواجه نفس اللاعب دعوى قضائية أمام المحكمة بتهمة الاعتداء وفقًا لقانون العقوبات.

قضائي أو كان خادمًا لدى الجاني، أما إذا اجتمع ظرفان أو أكثر من الظروف المشددة السابقة يضاعف الحد الأدنى للعقوبة. وفي حالة العود، تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى".

المبحث الثالث

تطبيقات المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية

تمهيد وتقسيم:

تعد المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية أحد الجوانب المهمة التي تساهم في الحفاظ على نزاهة الرياضة وضمان حماية جميع الأطراف المعنية، سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو حكامًا أو جماهير. ومع توسع الأنشطة الرياضية وزيادة تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، أصبح من الضروري تطبيق معايير قانونية واضحة تعاقب على الأفعال التي تتجاوز حدود المنافسة الشريفة أو تعرض حياة الآخرين وسلامتهم للخطر. حيث تتنوع الجرائم الرياضية ما بين العنف داخل الملاعب والتلاعب في النتائج والغش من خلال تعاطي المنشطات، ما يجعل فرض المسئولية الجنائية أمرًا حتميًا لضمان العدالة.

وتطبيقات المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية لا تقتصر على ملاحقة الأفراد المتورطين في المخالفات، بل تشمل أيضًا الأندية والمؤسسات الرياضية التي قد تكون مسئولة عن تنظيم الأحداث أو اتخاذ التدابير الوقائية. ويتم تطبيق العقوبات الجنائية على الأفعال التي تمثل انتهاكًا للقوانين العامة، مثل الاعتداء الجسدي أو التلاعب المالي، وذلك بالتوازي مع العقوبات التأديبية التي تفرضها الهيئات الرياضية. وهذا التكامل بين

العقوبات التأديبية والقانونية يعزز من فعالية القانون ويضمن الالتزام بالقواعد الرياضية([٣١]).

ونقسم هذا المبحث إلى الحديث عن المسئولية الجنائية للأفراد في الجرائم الرياضية في مطلب أول، ثم نتناول المسئولية الجنائية للمؤسسات الرياضية في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

المسئولية الجنائية للأفراد في الجرائم الرياضية

تعد المسئولية الجنائية للأفراد في الجرائم الرياضية جزءًا أساسيًا من النظام القانوني الذي يسعى إلى حماية النزاهة والعدالة في الأنشطة الرياضية. فالأفراد سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو حكامًا أو حتى الجماهير، قد يتحملون المسئولية الجنائية إذا ارتكبوا أفعالًا تعتبر خرقًا للقوانين الجنائية أو الرياضية. وهذه الأفعال قد تتضمن الاعتداءات الجسدية أو الغش أو التلاعب في النتائج أو استخدام المنشطات وغيرها، والتي تؤثر سلبًا على المنافسة العادلة وسلامة جميع الأطراف المعنية.

أولا- اللاعبون:

اللاعبون هم أحد الفئات الرئيسية التي قد تواجه المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية. على سبيل المثال قد يُعتبر اللاعب الذي يقوم باعتداء

---

[31]) Henry Goldschmidt, "Crossing The Line: Criminal Liability On The Field Of Play," Sports.legal, 2023, p. 5.

جسدي على خصمه أثناء المباراة، خارج نطاق القواعد المسموح بها، مسئولًا جنائيًا وفقًا للقوانين العامة. كذلك يعد استخدام المنشطات أو المشاركة في التلاعب بنتائج المباريات جرائم رياضية يعاقب عليها القانون الرياضي والجنائي على حد سواء. وفي هذه الحالات يمكن أن يخضع اللاعب لعقوبات تأديبية من الجهات الرياضية مثل الإيقاف أو الغرامة، إلى جانب العقوبات الجنائية التي تفرضها المحاكم([٣٢]).

ثانيا- المدربون والإداريون:

المدربون والإداريون يتحملون أيضًا مسئولية جنائية في حالة تورطهم في أي أنشطة غير قانونية تؤثر على نزاهة المنافسات الرياضية. على سبيل المثال، إذا قام المدرب بتحريض اللاعبين على استخدام المنشطات أو المشاركة في التلاعب بنتائج المباريات، فقد يتعرض للمساءلة الجنائية. كذلك، الإداريون الذين يشاركون في أنشطة مثل التزوير أو الغش المالي في إدارة الأندية الرياضية قد يُحاسبون جنائيًا بموجب القوانين المعمول بها([٣٣]).

ثالثا- الجماهير:

---

[٣٢]) محمود سيد أحمد عبدالقادر عامر، "المسئولية الجنائية للرياضيين والجمهور في الملاعب"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ١٤٠٠.

[٣٣]) عائشة جمال العماري، "المسؤولية الجنائية في القانون الرياضي القطري"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢٣، الصفحة ٢٩٠.

الجماهير التي تحضر المباريات الرياضية يمكن أن تتحمل المسئولية الجنائية إذا قامت بأعمال عنف أو شغب تؤدي إلى تهديد سلامة الآخرين. ففي العديد من الدول تم وضع قوانين صارمة لمكافحة الشغب الجماهيري داخل الملاعب وخارجها، مثل قوانين الحظر من دخول الملاعب أو العقوبات الجنائية التي تصل إلى السجن في بعض الحالات. بالإضافة إلى أعمال الشغب أو الهتافات العنصرية أو الاعتداء على اللاعبين أو الحكام هي أمثلة على الأفعال التي يمكن أن تخضع للمسئولية الجنائية للجماهير([٣٤]).

وهنا سؤال يطرح نفسه مفاده، هل هناك مسئولية جنائية عن هتافات الجماهير في المدرجات والتي تحتوى على عبارات سب او قذف او تحريض، وعلى من تقع المسئولية؟

نعم، هناك **مسئولية جنائية** عن الهتافات التي تصدر من الجماهير في المدرجات إذا تضمنت **سبًا أو قذفًا أو تحريضًا على العنف أو الكراهية**، وذلك وفقًا لأحكام **قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧**، إضافةً إلى القوانين المنظمة للأحداث الرياضية مثل **قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧**.

١ـ الأساس القانوني للمسئولية الجنائية:

[٣٤]) مريم القحطاني، "المواجهة الجنائية لجرائم شغب الملاعب الرياضية: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة قطر، ٢٠٢٢، الصفحة ٢١٦.

أ. جريمة السب والقذف([٣٥])

- تنص **المادتان ٣٠٢ و٣٠٣ من قانون العقوبات المصري** على أن القذف يعاقب عليه بالحبس والغرامة، والسب يعاقب عليه بالغرامة أو الحبس.
- إذا تضمنت الهتافات ألفاظًا تمثل **إسناد واقعة من شأنها المساس بالشرف أو الكرامة**، فإنها تقع تحت طائلة جريمة القذف.
- إذا كانت الألفاظ مجرد **إهانة أو إساءة دون إسناد واقعة محددة**، فقد تُعتبر **جريمة سب**.

ب. التحريض على العنف أو الكراهية([٣٦])

---

[٣٥]) نصت المادة ٣٠٢،من قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على: "يعد قاذفا كل من اسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون امورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من اسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا او اوجبت احتقاره عند اهل وطنه.( )

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، وبشرط أن يثبت المتهم حقيقة كل فعل أسنده إلى المجنى عليه، ولسلطة التحقيق أو المحكمة، بحسب الأحوال، أن تأمر بإلزام الجهات الإدارية بتقديم ما لديها من أوراق أو مستندات معززة لما يقدمه المتهم من أدلة لإثبات حقيقة تلك الأفعال

ولا يقبل من القاذف اقامة الدليل لأثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة ". والمادة ٣٠٣ نصت على: "يعاقب على القذف بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه. فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، كانت العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه".

- وفقًا **للمادة ١٧١ من قانون العقوبات**، يعاقب كل من **حرض علنًا على جريمة** إذا ترتب على تحريضه وقوعها بالفعل، أو كان هذا التحريض علنيًا بحيث يمثل **تهديدًا خطيرًا للأمن العام**.
- إذا تضمنت الهتافات **تحريضًا على العنف أو الفوضى أو الكراهية**، فقد يُساءل من أطلقها بتهمة **التحريض العلني على الجريمة**.

ج. جرائم الشغب والعنف في الملاعب

---

[٣٦]) نصت المادة ١٧١ من قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على: "كل من حرض واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح أو جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب علي هذا التحريض وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل . أما إذا ترتبت علي التحريض مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب علي الشروع . ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطرق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو بأية طريقة أخرى ويكون الفعل أو الإيماء علنيا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان . وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز علي عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان"

- وفقًا **للمادة ٨٥ من قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧،** يعاقب كل من ارتكب أعمال **شغب أو تحريض عليها داخل الملاعب** بالحبس والغرامة([٣٧]).

٢- على من تقع المسئولية؟

أ. المسئولية الفردية (المباشرة): الشخص الذي أطلق الهتاف المسيء **مباشرة** يمكن ملاحقته جنائيًا إذا ثبت ذلك عليه من خلال **الفيديوهات أو شهود العيان أو تقارير الشرطة**.

ب. مسئولية المجموعات المنظمة للهتافات (الألتراس مثلاً): إذا ثبت أن **مجموعة محددة** هي التي قادت الهتافات المسيئة، فقد توجه إليهم تهم **التحريض على العنف أو الإخلال بالأمن العام**. وفي بعض الحالات، يمكن مساءلة **قادة المجموعات الجماهيرية** إذا كان لديهم **دور في توجيه الجمهور** لهذه الهتافات.

ج. مسئولية إدارة النادي أو المنظمين: قد تتحمل **إدارات الأندية أو منظمو المباريات** مسئولية **مدنية أو تأديبية** إذا تبين أنهم **تغاضوا عن السلوك غير القانوني** أو **فشلوا في اتخاذ التدابير الكافية لمنعه**. ولكن لا

---

[٣٧]) نصت المادة ٨٥ من قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ على: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ٣ آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل أو حاول الدخول إلى مكان النشاط الرياضي دون أن يكون له الحق في ذلك وتضاعف العقوبة إذا استخدم العنف أو التهديد لتحقيق ذلك الغرض".

تكون هناك مسئولية جنائية مباشرة عليهم **إلا إذا شاركوا أو حرضوا أو سهلوا حدوث تلك الهتافات**.

د. مسئولية وسائل الإعلام أو المسئولين الرياضيين: إذا ثبت أن وسيلة إعلامية أو مسئول رياضي **حرض أو شجع على هذه الهتافات**، فقد يكون مسئولا وفقًا لقوانين **التحريض العلني**.

رابعا- الحكام:

في بعض الحالات النادرة، قد يتحمل الحكام المسئولية الجنائية في حالة تورطهم في التلاعب بنتائج المباريات أو في حال ثبت تورطهم في فساد يؤثر على سير المباريات بشكل غير عادل. مثل هذه الأفعال قد تؤدي إلى مساءلة جنائية، إضافة إلى العقوبات التأديبية التي تفرضها الاتحادات الرياضية[٣٨].

تطبيق المسئولية الجنائية في حالة العمد أو الإهمال في الجرائم الرياضية

تطبيق المسئولية الجنائية في الجرائم الرياضية يتأثر بشكل كبير بنوع الجريمة وطبيعة السلوك الذي ارتكبه الفرد. والقوانين الجنائية تفرق بين الجرائم التي تقع عن عمد وبين تلك التي تنتج عن الإهمال، وذلك لتحديد درجة المسئولية والعقوبة المناسبة. وفي السياق الرياضي، تُعالج هذه

[٣٨]) محمود سيد أحمد عبدالقادر عامر، "المسئولية الجنائية للرياضيين والجمهور في الملاعب"، مرجع سابق، ص ١٤٠٢.

الفروق بتفصيل، حيث يمكن أن يكون للأفعال المرتكبة عن عمد أو إهمال تأثير كبير على سلامة اللاعبين والجماهير ونزاهة المنافسات الرياضية.

١ـ المسئولية الجنائية في حالة العمد:

الجريمة العمدية هي التي يرتكبها الفاعل بإرادة واضحة ونية مُسبقة لتحقيق نتيجة معينة، وعندما يحدث ذلك في إطار رياضي، يكون مرتكب الجريمة واعيًا تمامًا بتصرفاته وتداعياتها. على سبيل المثال، إذا قام لاعب عن عمد بضرب لاعب آخر بهدف إيذائه خارج إطار القواعد الرياضية، يمكن أن يُعاقب جنائيًا وفقًا للقوانين الجنائية التي تحظر الاعتداء الجسدي. كذلك التلاعب بنتائج المباريات يعد جريمة عمدية تستوجب المساءلة الجنائية، حيث يتعمد الأشخاص التأثير على نتائج المباراة لتحقيق مكاسب غير مشروعة([٣٩]).

في هذه الحالات، تكون المسئولية الجنائية واضحة وقوية، حيث يتم النظر إلى الجاني باعتباره قد تصرف بوعي وإرادة لتحقيق نتيجة غير قانونية، وبالتالي تُفرض عليه عقوبات جنائية صارمة قد تشمل الغرامات المالية، السجن، أو الإيقاف عن ممارسة النشاط الرياضي.

٢ـ المسئولية الجنائية في حالة الإهمال:

على الجانب الآخر، قد تنشأ الجرائم الرياضية أيضًا نتيجة الإهمال، حيث يرتكب الفرد الجريمة دون قصد مباشر لإحداث ضرر، ولكن نتيجة لعدم

[٣٩]) أحمد عبد الظاهر، "العنف الرياضي بين الإباحة والتجريم"، موقع كنانة أونلاين، ٢٠١٢.

اتخاذه الحيطة والحذر الواجبين. وفي هذه الحالة يتحمل الجاني المسئولية الجنائية رغم أنه لم يكن يقصد إحداث الضرر. مثال على ذلك هو حالة المدرب أو الإداري الذي يُهمل اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة للاعبين، مما يؤدي إلى تعرضهم لإصابات جسيمة، ففي هذه الحالة يمكن أن يُعتبر الإهمال جريمة رياضية تتطلب المساءلة القانونية([٤٠]).

كذلك في حالة إهمال الجماهير للقواعد الأمنية داخل الملاعب ما يؤدي إلى وقوع أعمال عنف أو شغب، قد يتحمل الأفراد المسئولية الجنائية رغم عدم نيتهم المباشرة لإحداث الفوضى. وهذا النوع من الجرائم يرتبط بانتهاك القواعد بسبب عدم الالتزام بالواجبات القانونية والأخلاقية التي تفرضها اللوائح الرياضية.

٣- التفريق بين العمد والإهمال في تحديد العقوبة:

العقوبات المفروضة على الجرائم العمدية تكون عادةً أشد من تلك المفروضة على الجرائم الناتجة عن الإهمال. ففي حالة الجرائم العمدية، يتم التعامل مع الجاني على أنه قد ارتكب فعله بوعي وإرادة واضحة، مما يبرر تطبيق عقوبات رادعة مثل السجن أو الغرامات الكبيرة. أما في حالة الإهمال، فعادةً ما تكون العقوبات أقل حدة، إذ يُنظر إلى الجريمة على أنها نتجت عن تقصير في اتخاذ الحيطة وليس عن نية مبيته لإلحاق الضرر.

---

[٤٠]) يوسف زعرور، "المسؤولية المدنية الناشئة عن الألعاب الرياضية"، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧، الصفحة ١٣.

المطلب الثاني

المسئولية الجنائية للمؤسسات الرياضية

تُعتبر المؤسسات الرياضية جزءًا مهمًا من النظام الرياضي العالمي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تنظيم وإدارة الأنشطة الرياضية على كافة المستويات. ومع توسع هذا الدور تبرز أهمية المسئولية الجنائية للمؤسسات الرياضية لضمان أن تعمل هذه الكيانات ضمن إطار قانوني يحافظ على النزاهة والشفافية في جميع التعاملات. والمؤسسات الرياضية سواء كانت أندية أو اتحادات رياضية أو لجان تنظيمية، قد تتعرض للمساءلة الجنائية في حال تورطها في انتهاكات قانونية مثل: التلاعب بالنتائج أو الفساد المالي أو انتهاك حقوق اللاعبين.

وتُعد المسئولية الجنائية للمؤسسات الرياضية جزءًا لا يتجزأ من الجهود العالمية لضبط المعايير الرياضية ومنع التلاعب والفساد الذي قد يُهدد نزاهة الرياضة. فعندما تفشل مؤسسة رياضية في الالتزام بالقوانين المنظمة للأنشطة الرياضية، أو تتورط في أعمال غير قانونية مثل غسل الأموال أو التحريض على العنف، يُمكن أن تتحمل المسئولية الجنائية. وهذا النوع من المساءلة يتضمن عقوبات مثل الغرامات المالية الضخمة وحظر النشاط الرياضي وأحيانًا المساءلة القانونية لأعضاء الإدارة الذين يتورطون في هذه المخالفات.

أولا- مسئولية الأندية والاتحادات الرياضية في وقوع الجرائم:

تتحمل الأندية والاتحادات الرياضية مسئولية كبيرة في حال وقوع جرائم ترتبط بالأنشطة الرياضية التي تشرف عليها. وهذه المؤسسات لا تقتصر مهمتها على تنظيم وتسيير المنافسات الرياضية فحسب، بل تشمل أيضًا مسئولية قانونية وأخلاقية لضمان أن تجري هذه الأنشطة وفقًا للقوانين واللوائح المنظمة. وفي حال وقوع جرائم داخل إطار تلك المؤسسات، مثل التلاعب في نتائج المباريات أو الفساد المالي أو انتهاك حقوق اللاعبين، فإن الأندية والاتحادات قد تكون عرضة للمساءلة الجنائية([٤١]).

١- المسئولية عن التلاعب بالنتائج والفساد الرياضي:

تعد **الاتحادات الرياضية** والأندية مسئولة بشكل مباشر عن نزاهة المنافسات التي تشرف عليها. فإذا تم التورط في التلاعب بنتائج المباريات، سواء من قبل المسئولين أو اللاعبين، فإن هذه المؤسسات قد تتحمل المسئولية القانونية. على سبيل المثال، إذا ثبت تورط إدارة نادي رياضي في تحريض لاعبين على التلاعب بالنتائج لتحقيق مكاسب مالية أو رياضية، فإن النادي يكون مسئولًا جنائيًا ويمكن أن يخضع لعقوبات مثل الغرامات الكبيرة أو الحرمان من المنافسات.

٢- المسئولية عن حماية حقوق اللاعبين:

[٤١]) عائشة جمال العماري، "المسؤولية الجنائية في القانون الرياضي القطري"، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

الأندية والاتحادات الرياضية ملزمة قانونًا بضمان حماية حقوق اللاعبين، سواء كانت حقوق مالية أو صحية أو مهنية. وفي حال إهمال هذه المؤسسات لواجباتها، مثل إجبار اللاعبين على اللعب تحت ظروف غير آمنة أو استغلالهم ماليًا، قد تواجه المساءلة الجنائية([٤٢]). على سبيل المثال، إذا تعرض لاعب لإصابة خطيرة بسبب عدم اتخاذ النادي التدابير الوقائية المناسبة، فإن الإدارة قد تكون مسئولة عن ذلك إهمالًا.

٣- المسئولية عن الفساد المالي وغسل الأموال:

الأندية والاتحادات الرياضية قد تكون عرضة أيضًا للمسئولية الجنائية في حال تورطها في **الفساد المالي** أو **غسل الأموال**. حيث تُستخدم بعض الأندية كواجهة لعمليات غسل الأموال من خلال التلاعب في قيم العقود الرياضية أو انتقالات اللاعبين. وفي مثل هذه الحالات، تُعد الأندية والاتحادات مسئولة قانونيًا وقد تواجه عقوبات جنائية وفقًا للتشريعات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.

٤- مسئولية الاتحادات في الرقابة والضبط:

تتحمل **الاتحادات الرياضية** مسئولية الإشراف على الأندية التي تنشط تحت لوائها، وعندما تقع جرائم داخل هذه الأندية، فإن الاتحادات قد تواجه تساؤلات حول دورها الرقابي ومدى فعاليته. وفي حال

---

[٤٢]) عمامو عبد الرحمن، "الإجرام الرياضي وآليات الوقاية داخل الملاعب الرياضية في التشريع المغربي"، مرجع سابق، ص ١٢٥.

تقاعست الاتحادات في فرض الرقابة أو غضت الطرف عن الانتهاكات الجارية في الأندية، فإنها قد تُحاسب على تقصيرها في أداء واجباتها القانونية والإشرافية(٤٣).

٥- مسئولية الأندية والاتحادات تجاه الجماهير:

إلى جانب مسئوليتها تجاه اللاعبين والموظفين، تُعتبر **الأندية والاتحادات** مسئولة عن سلامة الجماهير التي تحضر المباريات والفعاليات الرياضية. وفي حال وقوع أعمال شغب أو عنف داخل الملاعب نتيجة تقصير في الإجراءات الأمنية أو سوء إدارة الجمهور، فإن هذه المؤسسات قد تكون مسئولة جنائيًا عن عدم توفير بيئة آمنة. وهذا يشمل فرض الإجراءات الأمنية الضرورية وتنظيم الأحداث بشكل يضمن سلامة الحاضرين(٤٤).

ثانيا- دور العقوبات الجماعية والتأديبية في الجرائم الرياضية:

العقوبات الجماعية والتأديبية تلعب دورًا حيويًا في ضمان الانضباط والحفاظ على النزاهة في الأنشطة الرياضية. وهذه العقوبات تُفرض عندما تكون الجرائم أو المخالفات ناتجة عن سلوك جماعي أو مؤسسي، مثل التلاعب بنتائج المباريات أو الفساد المالي أو العنف الجماهيري. فالأندية والاتحادات الرياضية وحتى الجماهير قد تخضع

---

٤٣) قانون اتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن الرياضة، الإمارات العربية المتحدة، المادة ٢١.

٤٤) "ملتقى أمن الملاعب يسلط الضوء على المسؤولية المشتركة لسلامة الجمهور"، صحيفة الخليج، ٢٥ يوليو ٢٠٢٣.

لهذه العقوبات عندما ترتكب مخالفات تؤثر على النظام الرياضي والبيئة الرياضية الآمنة.

١- العقوبات الجماعية ضد الأندية والاتحادات الرياضية:

عندما يثبت تورط نادي أو اتحاد رياضي في ارتكاب جرائم مثل التلاعب بنتائج المباريات أو الفساد المالي، قد تُفرض عقوبات جماعية على هذه المؤسسة. وهذه العقوبات قد تشمل حرمان الفريق من المشاركة في المنافسات الرياضية لفترة زمنية معينة أو خصم النقاط أو حتى إلغاء نتائجه في بعض البطولات. والهدف من هذه العقوبات هو ردع المؤسسات الرياضية عن ارتكاب أي مخالفات تؤثر على نزاهة الرياضة وتعزيز المسئولية الجماعية داخل المؤسسة([٤٥]).

٢- العقوبات التأديبية على اللاعبين والمدربين:

إلى جانب العقوبات الجماعية، تُفرض أيضًا عقوبات تأديبية على الأفراد المتورطين في مخالفات داخل المؤسسات الرياضية، مثل اللاعبين والمدربين. وهذه العقوبات تشمل الإيقاف من اللعب لفترة محددة أو الغرامات المالية أو الحظر من المشاركة في الأنشطة الرياضية لفترات طويلة. على سبيل المثال في حال استخدام المنشطات يُعاقب اللاعب بالإيقاف وقد يتعرض لعقوبات مالية كبيرة. والعقوبات التأديبية تسهم في توجيه رسالة واضحة إلى جميع

[٤٥]) الاتحاد السعودي لكرة القدم، "لائحة الانضباط والأخلاق"، ٢٠٢٣، المادة ١١.

المشاركين بأن التزامهم بالقواعد هو عنصر أساسي لاستمرار التنافس الرياضي النزيه([٤٦]).

٣- العقوبات على الجماهير:

الجماهير التي تشارك في أعمال عنف أو شغب خلال المباريات قد تواجه عقوبات جماعية، حيث تُفرض عليها قيود مثل الحظر من دخول الملاعب أو حرمان الفريق الذي تدعمه من اللعب على أرضه لفترة زمنية معينة. وهذه العقوبات تهدف إلى الحفاظ على النظام العام وضمان سلامة اللاعبين والمشجعين الآخرين. وفي بعض الحالات قد تُفرض غرامات مالية على النادي نتيجة سلوك جماهيره مما يشجع المؤسسات الرياضية على ضبط جماهيرها والتأكد من التزامهم بالقوانين.

٤- العقوبات التأديبية المؤسسية:

قد تواجه المؤسسات الرياضية أيضًا عقوبات تأديبية من قبل الهيئات الرياضية المشرفة عليها، مثل **الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)** أو **اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)**. وهذه العقوبات تشمل تعليق العضوية في الاتحادات الرياضية أو إلغاء مشاركتها في البطولات الدولية. والعقوبات التأديبية على هذا المستوى تهدف إلى ضمان

[٤٦]) اللائحة السعودية للرقابة على المنشطات في الرياضة، المادة ١٠، ٢٠٢١.

التزام المؤسسات الرياضية بالمعايير الأخلاقية والقانونية العالمية([٤٧]).

٥- أثر العقوبات الجماعية والتأديبية على النظام الرياضي:

العقوبات الجماعية والتأديبية لها تأثير رادع قوي على الأندية والاتحادات واللاعبين، حيث تشجعهم على الالتزام بالقواعد والقوانين الرياضية. كما تساهم هذه العقوبات في تعزيز ثقة الجمهور في نزاهة المنافسات الرياضية من خلال التأكيد على أن جميع الأفراد والمؤسسات خاضعون للمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم العقوبات في استعادة التوازن الرياضي في حال ارتكاب مخالفات تؤثر على نتائج المباريات أو البطولات.

[٤٧]) FIFA, "FIFA Disciplinary Code," 2023, Article 6.

الفصل الثاني

أنواع الجرائم في الألعاب الرياضية

تمهيد وتقسيم:

تتنوع الجرائم في الألعاب الرياضية نتيجة لتعدد الأنشطة والممارسات المرتبطة بالرياضة، والتي يمكن أن تكون ساحة للتنافس الشريف أو مجالًا لانتهاكات متعددة تؤثر على نزاهة هذه الأنشطة. ومع تطور الرياضة وتحولها إلى صناعة كبيرة تشمل ملايين المتابعين والمشاركين، ازدادت أشكال الجرائم المرتبطة بها، سواء تلك المتعلقة بالعنف داخل الملاعب أو التلاعب بنتائج المباريات أو الجرائم المالية. وهذه الجرائم تشكل تحديات كبيرة أمام الجهات المنظمة والحكومات، التي تسعى إلى تعزيز الشفافية وحماية النزاهة في المنافسات الرياضية.

ومن أبرز الجرائم الرياضية تلك التي تتعلق بالعنف والإيذاء الجسدي سواء بين اللاعبين أنفسهم أو بين الجماهير. والعنف في الرياضة قد يكون جزءًا من طبيعة بعض الرياضات، ولكنه يتجاوز الحدود المقبولة حينما ينقلب إلى أعمال عدوانية تؤدي إلى إصابات خطيرة أو شغب جماهيري. إلى جانب العنف، نجد أن الغش والتلاعب بنتائج المباريات أصبحا من الجرائم الشائعة في الرياضة، حيث يسعى بعض الأطراف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال التأثير على نتائج المنافسات([٤٨]).

---

[٤٨]) عماد عمر محمد باحطاب، "العنف الرياضي: دراسة تحليلية"، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩، ص. ١١-١٣.

والجرائم المالية تمثل بدورها جانبًا آخر من الجرائم الرياضية، حيث تتورط الأندية والمؤسسات الرياضية في ممارسات غير قانونية مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي والتلاعب في عقود اللاعبين. وهذه الجرائم لا تؤثر فقط على النزاهة الرياضية، بل تهدد الاقتصاد الرياضي بشكل عام، مما يستدعي وجود قوانين صارمة وتطبيق فعال للعقوبات من أجل الحد من هذه الجرائم وضمان سير الأنشطة الرياضية بطريقة عادلة ومنظمة.

وسنقسم حديثنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول الجرائم المرتبطة بالعنف والإيذاء الجسدي، وفي المبحث الثاني نتناول الجرائم المتعلقة بالغش والتلاعب، أما المبحث الثالث فنستعرض الجرائم المالية.

المبحث الأول

الجرائم المرتبطة بالعنف والإيذاء الجسدي

تمهيد وتقسيم:

الجرائم المرتبطة بالعنف والإيذاء الجسدي في الرياضة تمثل جانبًا حساسًا وخطيرًا من الجرائم الرياضية، نظرًا لتأثيرها المباشر على سلامة اللاعبين والمدربين والجماهير. ورغم أن الرياضة ترتبط بطبيعتها بالمنافسة والحماس، إلا أن العنف يتجاوز حدود اللعبة عندما يتحول إلى أعمال عدوانية متعمدة تهدد الصحة الجسدية والنفسية للأفراد المشاركين. وهذه الجرائم قد تحدث داخل الملاعب بين اللاعبين أو حتى بين الجماهير، مما يؤدي إلى اضطراب النظام الرياضي ويؤثر على نزاهة وسلامة المنافسات.

وأحد أبرز أشكال الجرائم المرتبطة بالعنف هو العنف الجسدي بين اللاعبين، حيث قد تتسبب المشاجرات أو التدخلات العنيفة في إصابات جسدية خطيرة تؤدي إلى تعطيل حياة اللاعب أو مسيرته الرياضية. كما أن العنف الموجه ضد الحكام أو الإداريين خلال المباريات، سواء كان جسديًا أو لفظيًا، يمثل انتهاكًا واضحًا لقواعد الرياضة وقوانينها. إلى جانب اللاعبين، تشهد الجماهير الرياضية في بعض الأحيان أعمال شغب وعنف جماعي، ما يزيد من خطورة هذه الجرائم ويستدعي تدخل السلطات لفرض النظام.

وتؤثر الجرائم المرتبطة بالعنف والإيذاء الجسدي على صورة الرياضة كوسيلة لتعزيز القيم الأخلاقية والروح الرياضية. لذلك تسعى الجهات المنظمة والهيئات التشريعية إلى وضع قوانين وعقوبات صارمة لمنع هذه الأفعال وردع مرتكبيها. ومن خلال تفعيل المسئولية الجنائية وتطبيق العقوبات المناسبة، يمكن الحد من انتشار العنف في الرياضة وضمان حماية جميع الأطراف المشاركة في الأنشطة الرياضية.

ونتناول في هذا المبحث، العنف الجسدي بين اللاعبين في مطلب أول، والاعتداءات على الحكام والجماهير في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

العنف الجسدي بين اللاعبين

سنتحدث عن العنف الجسدي ضد اللاعبين من خلال بيان أنواع وأشكال العنف الجسدي أثناء المباريات أولا، ثم الآثار القانونية لعنف اللاعبين ثانيا.

أولا- أنواع وأشكال العنف الجسدي أثناء المباريات:

العنف الجسدي بين اللاعبين يُعد جزءًا من أكثر أنواع الجرائم الرياضية شيوعًا، ويتخذ أشكالًا متعددة تختلف باختلاف طبيعة الرياضة. ففي بعض الألعاب مثل كرة القدم أو كرة السلة، قد يحدث تدخل عنيف مثل الضرب بالكوع أو الركل بقوة، ما يؤدي إلى إصابات جسدية. وفي الرياضات القتالية مثل الملاكمة أو الفنون القتالية المختلطة، قد يكون العنف جزءًا

من طبيعة اللعبة نفسها، لكن يتجاوز إلى الجريمة عندما يتعمد اللاعب استخدام أساليب غير قانونية للإيذاء، مثل توجيه ضربات غير مسموح بها أو بعد صفارة التوقف.

ومن الأشكال الشائعة للعنف الجسدي أيضًا هي المشاجرات التي تنشأ بين اللاعبين نتيجة الاحتكاكات الجسدية أثناء المباريات. ففي بعض الأحيان، يتحول النزاع العادي إلى اشتباكات جسدية متعمدة، مثل اللكم أو الدفع بقوة، وهذه الأفعال لا تعتبر جزءًا من المنافسة المشروعة بل جرائم تعكس سلوكًا عدوانيًا. وتختلف طبيعة العنف الجسدي حسب الرياضة، فهناك حالات تتطلب استخدام القوة الجسدية كما في كرة الرجبي أو الهوكي، لكن عندما يتم تجاوز الحدود المقبولة، تتحول إلى أفعال مجرمة تستوجب التدخل([٤٩]).

ثانيا- الآثار القانونية لعنف اللاعبين:

من الناحية القانونية، تُعاقب الأفعال العنيفة التي تتجاوز الحدود المسموح بها في إطار الرياضة وفقًا للقوانين الرياضية والتشريعات الجنائية. فقد يُحاسب اللاعب الذي يرتكب فعلًا عنيفًا ضد زميله أو خصمه داخل الملعب، سواء من خلال **العقوبات التأديبية** التي تفرضها الهيئات الرياضية مثل الإيقاف أو الغرامات أو **المسئولية الجنائية** التي تفرضها

[49]) Nizami, Rahila, et al. "Aggression and Violence in Sports, Its Effects on Sports Performance." Journal of Positive School Psychology, vol. 6, no. 9, 2022, p 142.

القوانين العامة. وفي حالات العنف الجسدي الخطير، مثل الاعتداء الجسدي المتعمد الذي يؤدي إلى إصابة خطيرة، يمكن أن يُحاكم اللاعب أمام القضاء الجنائي كما لو كان الجريمة وقعت خارج السياق الرياضي([٥٠]).

والعقوبات التأديبية تشمل عادةً الإيقاف عن المشاركة لفترة محددة أو الحرمان من اللعب في بطولات مستقبلية، كما قد تفرض غرامات مالية على اللاعب أو النادي. وفي حال وقوع إصابة جسدية خطيرة، قد تتخذ الإجراءات القانونية منحى أكثر جدية، حيث يمكن أن يتعرض اللاعب لملاحقات جنائية بتهمة **الاعتداء الجسدي**، ويخضع لعقوبات جنائية قد تشمل السجن أو دفع تعويضات للضحية. وفي هذا السياق، تسعى التشريعات الرياضية والقوانين الجنائية إلى حماية اللاعبين وضمان أن تبقى المنافسة ضمن إطارها الآمن والعادل([٥١]).

---

[50]) Jeffrey Standen, "The Manly Sports: The Problematic Use of Criminal Law to Regulate Sports Violence," Journal of Criminal Law and Criminology, vol. 99, no. 3, 2009, p 632.

[51]) McArdle, David. "Criminal Liability and Sports Participants." The International Sports Law Journal, vol. 20, 2020, pp. 1-15.

المطلب الثاني

الاعتداءات على الحكام والجماهير

أولا- دراسة حالات الاعتداء على الحكام في المباريات الرياضية:

الاعتداء على الحكام يُعد أحد أخطر أنواع الجرائم الرياضية التي تؤثر سلبًا على نزاهة المنافسات الرياضية وسيرها الطبيعي. حيث إن الحكام يلعبون دورًا حاسمًا في تطبيق القواعد والتحكيم في المباريات، ولكنهم أحيانًا يكونون هدفًا للاعتداءات سواء من اللاعبين أو المدربين أو حتى الجماهير. وهذه الاعتداءات قد تأخذ أشكالًا متعددة، بما في ذلك **العنف الجسدي** مثل الضرب أو الدفع، و**العنف اللفظي** مثل الشتم أو التهديد، ما يجعلهم عرضة لمخاطر جسدية ونفسية.

وأحد أبرز الأمثلة على هذه الاعتداءات هي حالات الاعتداء الجسدي على الحكام من قبل اللاعبين، مثل ما حدث في بعض مباريات كرة القدم حيث يتعرض الحكام للاعتداء بعد قرارات مثيرة للجدل. وفي مباريات سابقة شهدت بعض الدوريات العالمية حوادث اعتداء أدت إلى إصابات خطيرة للحكام، مما استدعى تدخل السلطات القانونية لفرض العقوبات على الجناة. وهذا النوع من الاعتداء لا يقتصر على اللاعبين فقط، بل يشمل

أحيانًا مدربين أو إداريين غاضبين من قرارات الحكم، ما يزيد من خطورة الوضع([٥٢]).

ومن الناحية القانونية، تتعامل الهيئات الرياضية بصرامة مع حالات الاعتداء على الحكام، حيث يتم فرض عقوبات تأديبية مثل الإيقاف عن المشاركة في المباريات والغرامات المالية وأحيانًا الحظر الدائم من المشاركة في الأنشطة الرياضية. إلى جانب ذلك قد يتعرض المعتدون للمساءلة الجنائية بموجب القوانين، حيث تعتبر تلك الجرائم انتهاكًا للقانون الجنائي وتتطلب محاكمة في المحاكم العامة.

ثانيا- أثر الاشتباكات الجماهيرية على الأمن العام:

الاشتباكات الجماهيرية خلال المباريات الرياضية تُعتبر من أخطر الجرائم التي تؤثر بشكل مباشر على **الأمن العام** وسلامة المجتمع. فالتجمعات الجماهيرية الكبيرة في الملاعب توفر بيئة يمكن أن تتحول بسرعة إلى **مسرح للفوضى والعنف** إذا لم يتم ضبط السلوكيات. وفي العديد من الحالات، تبدأ الاشتباكات بين الجماهير نتيجة للاحتكاكات العاطفية المرتبطة بالمنافسات، سواء كانت بين جماهير الفرق المختلفة أو

[52]) Colin J. Lewis, "Referee Assaults in Sport: A Legal and Social Perspective," *International Journal of Sport and Exercise Psychology*, vol. 19, no. 4, 2021, pp. 567-582.

بين الجماهير وقوات الأمن. وهذه الاشتباكات قد تؤدي إلى إصابات جسدية، وتدمير الممتلكات العامة، وحتى الوفاة في الحالات القصوى([٥٣]).

الأثر الرئيسي لهذه الاشتباكات هو تعطيل الأمن العام، حيث تتطلب تدخل قوات الشرطة والجهات الأمنية للسيطرة على الوضع. وفي بعض الدول تحولت الاشتباكات الجماهيرية إلى أزمات أمنية كبرى مثل ما حدث في حادثة **مذبحة بورسعيد في مصر عام ٢٠١٢**، والتي راح ضحيتها عدد كبير من المشجعين. وهذه الأحداث أدت إلى إعادة النظر في تنظيم الأحداث الرياضية وتشديد الإجراءات الأمنية لحماية الجماهير واللاعبين([٥٤]).

ومن الناحية القانونية تُفرض عقوبات صارمة على الجماهير المتورطة في أعمال الشغب، سواء كانت غرامات مالية أو الحظر من دخول الملاعب لفترات زمنية طويلة. وقد تصل العقوبات إلى **السجن** في حال تورط المشجعين في أعمال عنف خطيرة أو تحريض على الفوضى. وهذه القوانين تهدف إلى **الحفاظ على النظام** وضمان أن تكون الأحداث

---

[53]) Cleland, Jamie, and Ellis Cashmore. "Football Fans' Views of Violence in British Football: Evidence of a Sanitized and Gentrified Culture." Journal of Sport and Social Issues, vol. 40, no. 2, 2016, p 130.

[٥٤]) أحمد عبد الظاهر، "المسؤولية الجنائية عن أحداث العنف في الملاعب الرياضية: دراسة تطبيقية على أحداث استاد بورسعيد"، المجلة المصرية للقانون الجنائي، المجلد ٥٥، العدد ١، ٢٠١٣، ص. ٨٩-١٣٢.

الرياضية بيئة آمنة للجميع، مع الحفاظ على هيبة الدولة والقوانين المنظمة للأمن العام([٥٥]).

[٥٥]) راشد صالح راشد المري، "العقوبات القانونية في مواجهة شغب الجماهير في الملاعب الرياضية: ملاعب كرة القدم الأردنية أنموذجًا – دراسة اجتماعية"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ٢٠٢٢، ص. ٧١

المبحث الثاني

الجرائم المتعلقة بالغش والتلاعب

الجرائم المتعلقة بالغش والتلاعب في الرياضة تمثل تهديدًا كبيرًا للنزاهة والشفافية في المنافسات الرياضية. وهذه الجرائم تتنوع بين التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات، إلى تقديم الرشاوى والفساد داخل المنظومة الرياضية. ومع تزايد الاحترافية والتأثير الاقتصادي الهائل للرياضة، أصبحت هذه الجرائم وسيلة لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب القيم الأخلاقية وروح التنافس النزيه. والأفعال غير القانونية مثل الغش والتلاعب تسيء إلى سمعة الرياضة وتؤثر سلبًا على الثقة العامة في النظام الرياضي.

والتلاعب في نتائج المباريات يعد من أبرز الجرائم التي تؤثر على النزاهة الرياضية، حيث يقوم بعض الأطراف بالتدخل عمدًا لتغيير نتيجة المباراة لأغراض مادية أو مهنية. وهذا النوع من الجرائم يتورط فيه اللاعبون والمدربون أو حتى الإداريون، وغالبًا ما يتم تحت ضغط من الجهات التي تسعى لتحقيق مصالح مالية أو مراهنات رياضية. وإلى جانب التلاعب في النتائج، يشكل تعاطي المنشطات شكلًا آخر من الغش

الذي يهدف إلى تحسين الأداء الرياضي بطرق غير مشروعة، مما يمنح الرياضيين الذين يتعاطون هذه المواد ميزة غير عادلة([٥٦]).

والجرائم المتعلقة بالغش والتلاعب ليست مجرد انتهاكات أخلاقية، بل تحمل أيضًا تداعيات قانونية خطيرة. وتتعامل الهيئات الرياضية والسلطات القانونية بحزم مع هذه الجرائم، حيث تفرض عقوبات تأديبية وجنائية قاسية على المتورطين. والعقوبات قد تشمل الغرامات المالية والإيقاف عن المشاركة في الأنشطة الرياضية، وفي بعض الحالات السجن. وهذا النظام القانوني يهدف إلى حماية النزاهة الرياضية، وضمان أن تكون المنافسات عادلة وشفافة لجميع المشاركين.

ونتحدث عن الجرائم المتعلقة بالغش والتلاعب من خلال مطلبين، نتناول في الأول التلاعب في نتائج المباريات، أما الثاني فنتحدث عن تعاطي المنشطات والرشاوى والفساد الرياضي.

[56]) Gorse, Samantha, and Simon Chadwick. "The Prevalence of Corruption in International Sport: A Statistical Analysis." Journal of Financial Crime, vol. 24, no. 1, 2017, p 89

المطلب الأول

التلاعب في نتائج المباريات

أولا- دراسة أساليب التلاعب والتدخل في نتائج المباريات:

التلاعب في نتائج المباريات يعد أحد أخطر الجرائم الرياضية التي تهدد نزاهة المنافسات، حيث يسعى البعض للتأثير على نتيجة المباراة بطرق غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية أو رياضية. وهذه الممارسات تشمل مجموعة متنوعة من الأساليب التي تستخدم للتحكم في النتائج بشكل متعمد، بدءًا من التأثير المباشر على أداء اللاعبين إلى التدخل في قرارات الحكام. وفي بعض الحالات، يتم استغلال العلاقات بين اللاعبين والمسئولين الرياضيين لإجراء صفقات سرية تضمن تحقيق نتيجة معينة للمباراة.

من أبرز أساليب التلاعب: ([٥٧])

١. **رشوة اللاعبين أو المدربين:** حيث يتم تقديم أموال أو مكافآت غير مشروعة للرياضيين أو المدربين بهدف تغيير أدائهم، سواء كان ذلك بإضعاف مستوى اللعب أو تقديم نتيجة معينة.

[٥٧]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات"، ٢٠١٦، ص. ٣-٥.

٢. **التلاعب بالتحكيم:** يتم التأثير على قرارات الحكام من خلال الرشوة أو التهديد، مما يؤدي إلى قرارات تحكيمية غير عادلة تؤثر على نتيجة المباراة.

٣. **التلاعب في الأسواق المالية والمراهنات:** بعض الجهات قد تلجأ إلى التلاعب بنتائج المباريات لضمان مكاسب من خلال المراهنات الرياضية، وهذا يحدث غالبًا عندما تكون هناك شبكات مراهنات ضخمة تعتمد على نتائج معينة لتحقيق أرباح غير قانونية.

٤. **اتفاقات بين الفرق:** في بعض الأحيان، قد تحدث اتفاقات سرية بين الفرق المتنافسة لضمان نتيجة متفق عليها مسبقًا تخدم مصالح الفريقين بطريقة معينة.

ثانيا- القوانين والعقوبات المتعلقة بالتلاعب:

نظرًا لخطورة التلاعب في نتائج المباريات على نزاهة الرياضة، أصدرت الهيئات الرياضية المحلية والدولية، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية، قوانين صارمة لمكافحة هذه الممارسات. حيث إن **الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)** و**الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)**، على سبيل المثال، لديهما لوائح صارمة تعاقب الأفراد والفرق المتورطين

في التلاعب بنتائج المباريات. وتتضمن العقوبات التأديبية التي تفرضها هذه الجهات([٥٨]):

- **الإيقاف عن المشاركة في المباريات:** قد يتم منع اللاعبين أو المدربين أو الحكام المتورطين في التلاعب من المشاركة في الأنشطة الرياضية لفترات طويلة، قد تصل إلى الإيقاف مدى الحياة.
- **غرامات مالية كبيرة:** تفرض غرامات مالية على الأفراد أو الأندية المتورطة، وفي بعض الحالات قد تصل إلى مئات الآلاف أو الملايين من الدولارات([٥٩]).
- **الحرمان من الألقاب أو البطولات:** قد تفقد الفرق التي يثبت تورطها في التلاعب الألقاب التي حققتها خلال الموسم أو تحرم من المشاركة في البطولات المستقبلية([٦٠]).

---

[٥٨]) الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، "التلاعب في المباريات"، موقع FIFA الرسمي، ١٧ يونيو ٢٠٢٤.
https://inside.fifa.com/ar/legal/integrity/match-manipulation تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/٤

[٥٩]) وسّع الفيفا العقوبات التأديبية بحق ٢٣ لاعبًا وأحد الإداريين المتورطين في التلاعب بنتائج المباريات، لتشمل الإيقاف عن ممارسة أي نشاط متعلق بكرة القدم على المستويين المحلي والدولي.
https://arabic.rt.com/news/613889 .تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/٤

[٦٠]) أعلن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) في عام ٢٠٢٣ عن فتح تحقيق ضد نادي برشلونة بشأن "انتهاك محتمل لإطاره القانوني" فيما يتعلق بـ"قضية نيجيريا"، مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات تشمل الحرمان من المشاركة في البطولات

- **العقوبات الجنائية**: نظرًا لخطورة التلاعب في نتائج المباريات على نزاهة الرياضة، تُعتبر هذه الممارسات في العديد من الدول جرائم جنائية تُعاقب عليها بالسجن. على سبيل المثال، في إيطاليا، تُجرِّم قوانين مكافحة الفساد الرياضي التلاعب بنتائج المباريات، وتفرض عقوبات صارمة على المتورطين. تجسدت هذه التشريعات بوضوح خلال فضيحة "الكالتشيوبولي" الشهيرة عام ٢٠٠٦، حيث تم الكشف عن تورط عدد من الأندية والمسئولين في التلاعب بنتائج المباريات من خلال التأثير على تعيينات الحكام. نتج عن ذلك فرض عقوبات جنائية ورياضية، بما في ذلك السجن للمسئولين المتورطين، وهبوط نادي يوفنتوس إلى الدرجة الثانية، وخصم نقاط من أندية أخرى([٦١]).

إلى جانب ذلك، تمتد المسئولية القانونية لتشمل الأندية الرياضية والمؤسسات التي قد تكون ضالعة في هذا التلاعب، حيث يتم تطبيق عقوبات جماعية تشمل غرامات مالية كبيرة وخصم النقاط وحتى الحرمان من البطولات. وهذه القوانين والعقوبات تهدف إلى الحفاظ على نزاهة الرياضة وحماية جميع المشاركين من التأثيرات السلبية للتلاعب بنتائج المباريات.

الأوروبيةhttps://www.kooora.com/?n=1225827 . تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/٤

[٦١] http://eti.ae/GJ67 (تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/٤

كيف يمكن إثبات تورط إداري أو حكم في التلاعب بنتائج المباريات من الناحية القانونية، وما الأدلة المقبولة أمام المحاكم؟

يُعد التلاعب بنتائج المباريات من أخطر الجرائم الرياضية، حيث يؤدي إلى تقويض نزاهة المنافسات ويؤثر على مصداقية الرياضة. ولإثبات تورط الإداريين أو الحكام في هذه الجريمة، يجب تقديم أدلة قانونية قوية تكشف عن تفاصيل المخالفة وتثبت تورط المتهمين بشكل لا يدع مجالًا للشك. وتختلف طبيعة هذه الأدلة بين الأدلة المباشرة التي تُثبت الجريمة بوضوح، والأدلة غير المباشرة التي تعتمد على القرائن والتقارير التحليلية. ونستعرضها كالتالي:

١ـ الأدلة المادية والمستندات الرسمية

تُعتبر المستندات الرسمية والوثائق المالية من أقوى وسائل الإثبات في قضايا التلاعب بنتائج المباريات. وتشمل هذه الأدلة العقود المالية التي تشير إلى دفع رشاوى لحكام أو إداريين مقابل التأثير على سير المباريات. كما يمكن أن تُستخدم الكشوف البنكية وتحويلات الأموال المشبوهة لإثبات وجود معاملات مالية غير قانونية بين الأطراف المتورطة. بالإضافة إلى ذلك، قد تحتوي سجلات الأندية أو الاتحادات الرياضية على وثائق تُظهر تلاعبًا إداريًا أو تحكيميًا في قرارات رياضية تؤثر على نتائج المباريات([٦٢]).

[٦٢]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات"، فيينا، ٢٠١٦.

٢ـ تسجيلات الاتصالات والمراسلات الإلكترونية

تُعد التسجيلات الصوتية أو المرئية والمراسلات النصية أو الإلكترونية دليلًا قويًا على وجود تواطؤ بين المتورطين. وتشمل هذه الأدلة تسجيلات لمحادثات تثبت وجود اتفاق مسبق بين حكم أو إداري وطرف مستفيد من التلاعب. كما يمكن أن تحتوي الرسائل النصية والبريد الإلكتروني على مفاوضات أو تعليمات تكشف عن نية مسبقة لتغيير نتائج المباريات. ومن الناحية القانونية، يجب أن يتم الحصول على هذه الأدلة بطريقة مشروعة وفقًا للقوانين المنظمة لحماية الخصوصية، حتى تكون مقبولة أمام المحاكم.

٣ـ شهادات الشهود والمبلغين عن الفساد

تلعب شهادات الشهود دورًا حاسمًا في كشف عمليات التلاعب بنتائج المباريات. فيمكن أن تشمل هذه الشهادات إفادات لاعبين أو مدربين شهدوا ممارسات غير قانونية داخل النادي أو أثناء المباراة. كما يمكن للحكام المساعدين أو المسئولين الإداريين في الاتحادات الرياضية تقديم شهادات تثبت وجود ضغوط أو تهديدات لإصدار قرارات تحكيمية منحازة. وفي بعض الحالات، تُستخدم شهادات المراهنين الذين كانوا على علم بتلاعب مخطط له في نتائج مباريات معينة كأدلة على وقوع الجريمة.

٤ـ تقارير وتحقيقات الجهات الرقابية الرياضية والقانونية

تلعب الهيئات الرياضية والجهات القضائية دورًا رئيسيًا في كشف قضايا الفساد الرياضي، حيث يتم إعداد تقارير رقابية وتحليلية لتحديد أي مخالفات. فيمكن أن تشمل هذه التقارير مراجعات أداء الحكام، وتحليلات لقراراتهم التحكيمية للكشف عن أي نمط مشبوه في إدارة المباريات. كما تُجري الهيئات الرقابية تحقيقات مالية لمراجعة مصادر تمويل الأندية وتحويلات الأموال المشبوهة. فوي بعض الحالات، يتم التعاون بين الجهات الرياضية الدولية مثل الفيفا والاتحاد الأوروبي لكرة القدم والسلطات القضائية لتبادل المعلومات حول القضايا المشبوهة([٦٣]).

٥- التحليل الإحصائي لسلوك الفرق ونتائج المباريات

يمكن أن يكون التحليل الإحصائي أداة فعالة في كشف عمليات التلاعب، حيث يتم فحص البيانات الرياضية لمعرفة ما إذا كانت هناك أنماط غير طبيعية في أداء الفرق أو قرارات الحكام. على سبيل المثال، إذا لوحظ تزايد غير معتاد في عدد ضربات الجزاء أو البطاقات الحمراء ضد فريق معين، فقد يشير ذلك إلى تدخل غير مشروع في نتيجة المباراة. كما يمكن مقارنة نتائج المباريات مع بيانات المراهنات، حيث يُعد التوافق غير الطبيعي بين التغييرات في نسب المراهنات والنتائج الفعلية للمباريات مؤشرًا قويًا على وجود تلاعب([٦٤]).

---

[٦٣]) الإنتربول، "الفساد في مجال الرياضة"، الموقع الرسمي للإنتربول، ٢٠٢٣. https://www.interpol.int/ar/4/2/2 تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/١١

[٦٤]) فريق التحليلات فيAstera ، "الرياضة المبنية على البيانات: الكشف عن عالم تحليلات البيانات الرياضية"، Astera، ٩ يونيو ٢٠٢٣.

٦ـ اعترافات المتهمين والمتورطين في الجريمة

قد تعتمد النيابة العامة أو الجهات الرقابية على اعترافات المتهمين في دعم القضية، خاصة إذا تم الإدلاء بها أثناء التحقيقات الأولية أو خلال جلسات المحاكمة. وفي بعض القضايا، يمكن أن يتعاون بعض المتورطين مع السلطات مقابل تخفيف العقوبة، مما يوفر أدلة قوية ضد بقية المتورطين. ومع ذلك، يجب أن تكون الاعترافات مدعومة بأدلة أخرى حتى يتم قبولها قانونيًا، حيث لا يكفي الاعتراف وحده لإدانة المتهم دون وجود أدلة مادية تدعمه.

---

https://www.astera.com/ar/type/blog/sports-data-analytics . تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥

المطلب الثاني

تعاطي المنشطات والرشاوى والفساد الرياضي

أولا- قوانين مكافحة المنشطات:

تعد **المنشطات** واحدة من أخطر الجرائم التي تؤثر على نزاهة الرياضة، حيث يلجأ بعض الرياضيين إلى استخدام مواد محظورة لتحسين أدائهم بشكل غير قانوني، مما يمنحهم ميزة غير عادلة على المنافسين. ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة، وضعت الهيئات الرياضية الدولية قوانين صارمة لمكافحة تعاطي المنشطات. ومن أبرز هذه الهيئات **الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA)**، التي تصدر قوائم سنوية بالمواد المحظورة وتضع لوائح تهدف إلى ضبط جميع الرياضيين في مختلف الأنشطة الرياضية([٦٥]).

وتشمل قوانين **WADA** وأجهزة مكافحة المنشطات الوطنية إجراءات صارمة تشمل: ([٦٦]).

١. **الفحص الدوري والمفاجئ:** حيث يخضع الرياضيون لاختبارات مفاجئة ودورية، سواء أثناء المنافسات أو خارجها، للتأكد من خلوهم من المواد المحظورة.

---

[٦٥]) الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات(WADA) ، "قائمة المواد والطرق المحظورة لعام ٢٠٢٤"، يناير ٢٠٢٤.

[٦٦]) قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ بالتصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة"، البحرين، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨٧٥، ٥ يونيو ٢٠٠٨.

٢. **عقوبات الإيقاف:** في حال ثبوت تعاطي المنشطات، يتم إيقاف الرياضيين عن المشاركة في الأنشطة الرياضية لفترات تتراوح بين عدة أشهر إلى الإيقاف مدى الحياة، وذلك حسب خطورة المخالفة وتكرارها.

٣. **سحب الألقاب والميداليات:** في حال اكتشاف تعاطي المنشطات بعد تحقيق الرياضي نجاحًا في بطولة أو حدث رياضي، يتم سحب الألقاب والميداليات التي حققها، كما حدث في حالات مثل قضية العداءة ماريون جونز

٤. **الغرامات المالية:** يتم فرض غرامات مالية كبيرة على الرياضيين المتورطين في تعاطي المنشطات، بالإضافة إلى الغرامات التي قد تُفرض على الفرق أو الأندية الرياضية التي تتغاضى عن مثل هذه السلوكيات.

وتعتمد قوانين مكافحة المنشطات على التعاون الدولي بين الهيئات الرياضية المختلفة لضمان نزاهة المنافسات ومنع تحقيق المكاسب غير المشروعة من خلال هذه الأساليب غير القانونية.

وتثار هناك إشكالية مفادها، <u>هل تعاطي الرياضيين للمنشطات يترتب عليه مسئولية جنائية؟</u>

وللإجابة على هذه الإشكالية نجد أن تعاطي الرياضيين للمنشطات قد يترتب عليه مسئولية جنائية في بعض الحالات، وذلك وفقًا للقوانين الوطنية والدولية لمكافحة المنشطات. وتتفاوت المسئولية القانونية بين

العقوبات التأديبية التي تفرضها الهيئات الرياضية، مثل الإيقاف أو الشطب، وبين المسئولية الجنائية التي قد تشمل الحبس والغرامة في بعض التشريعات الوطنية.

فقد **يترتب على تعاطي المنشطات مسئولية جنائية إذا كان مقترنًا بالاتجار بالمواد المحظورة، أو تم إثبات أن تلك المنشطات مواد مخدرة،** بينما في الحالات التي يقتصر فيها الأمر على الاستخدام الشخصي، وأن تلك المنشطات خارج نطاق المواد المخدرة المحظورة فغالبًا ما تكون العقوبات تأديبية فقط.

وقد تناولت أغلب التشريعات الوطنية نصوص تضمن حظر تناول المواد المنشطة، ومنها قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، والذي حظر على الرياضيين تناول المنشطات في المادة (٣٣) منه(٦٧).

ثانيا- دراسة حالات الرشوة والفساد في الرياضة:

تُعد **الرشوة والفساد الرياضي** من المشكلات الكبرى التي تواجه الرياضة على المستوى العالمي، حيث تؤدي هذه الجرائم إلى تقويض الثقة في نزاهة الأنشطة الرياضية وتشويه سمعة البطولات والأندية الرياضية.

---

٦٧) المادة (٣٣) من قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧" يحظر على الرياضيين تعاطى المواد المنشطة، ولا يجوز مخالفة قواعد الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، كما يحظر على المدربين والأطباء المعتمدين وغيرهم من العاملين في مجال الرياضة إعطاء المواد المنشطة للرياضيين أو مطالبتهم أو تحريضهم على تعاطيها وتطبيق وسائل محظورة وفقا لقواعد المنظمة الدولية لمكافحة المنشطات".

وتتعدد أشكال الفساد في الرياضة، بدءًا من تقديم الرشاوى للتلاعب بنتائج المباريات، إلى استغلال النفوذ في المراهنات الرياضية، وصولًا إلى الفساد الإداري في الاتحادات الرياضية الكبرى.

وأحد أبرز **حالات الفساد الرياضي** هو فضيحة **"الكالتشيوبولي "**في الدوري الإيطالي لكرة القدم عام ٢٠٠٦، والتي تورط فيها عدد من أكبر الأندية الإيطالية، مثل يوفنتوس وميلان. وفي هذه الفضيحة، ثبت تورط مسئولين في تقديم الرشاوى للحكام للتلاعب بنتائج المباريات لصالح فرقهم، مما أدى إلى عقوبات صارمة شملت خصم نقاط من الأندية المتورطة وهبوط يوفنتوس إلى الدرجة الثانية([٦٨]).

وفضيحة أخرى شهيرة هي تلك المتعلقة بـ **الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)**في عام ٢٠١٥، حيث تم الكشف عن تورط مسئولين كبار في تلقي رشاوى تتعلق بمنح حقوق استضافة بطولات كأس العالم لكرة القدم، مثل مونديالي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. والتحقيقات أسفرت عن استقالات وإيقاف عدد من المسئولين البارزين في الفيفا، وأظهرت مدى عمق الفساد داخل المؤسسات الرياضية الكبرى([٦٩]).

القوانين التي تواجه الرشوة والفساد الرياضي تشمل:

---

[٦٨]) Calciopoli: The scandal that rocked Italy and left Juventus in Serie B. https://www.bbc.com/sport/football/49910626تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٥

[69]) 2015 FIFA corruption scandal. https://www.britannica.com/event/2015-FIFA-corruption-scandal

١. **عقوبات جنائية:** في العديد من الدول، يُعتبر تقديم أو قبول الرشاوى في الرياضة جريمة جنائية تُعاقب بالسجن والغرامات المالية الكبيرة.

٢. **العقوبات التأديبية:** الأندية والفرق الرياضية المتورطة في الفساد قد تواجه عقوبات تأديبية مثل خصم النقاط والحرمان من المشاركة في البطولات وسحب الألقاب.

٣. **العقوبات المالية:** فرض غرامات مالية كبيرة على الأفراد أو الفرق المتورطة في تقديم أو قبول الرشاوى.

المبحث الثالث

الجرائم المالية

تُعتبر **الجرائم المالية** في الرياضة من أخطر التحديات التي تهدد نزاهة وشفافية الأنشطة الرياضية على المستويات المحلية والدولية. ومع تزايد حجم الاستثمارات والأموال المتدفقة في قطاع الرياضة، ازداد خطر التورط في ممارسات مالية غير قانونية، مثل التهرب الضريبي وغسل الأموال وتزوير العقود. وهذه الجرائم لا تؤثر فقط على الاقتصاد الرياضي، بل تشوه أيضًا سمعة الأندية والاتحادات الرياضية، وتضر بالثقة العامة في المؤسسات الرياضية.

والجرائم المالية في الرياضة تشمل مجموعة واسعة من الممارسات غير القانونية. **فالتهرب الضريبي** يُعد من أكثر هذه الجرائم شيوعًا، حيث يقوم بعض الرياضيين والأندية بإخفاء مداخيلهم أو التلاعب بالعقود لتجنب دفع الضرائب المستحقة. كما إن **غسل الأموال** هو شكل آخر من الجرائم المالية، حيث تُستخدم الأندية الرياضية أحيانًا كواجهة لتحويل الأموال غير المشروعة إلى أنشطة قانونية، وذلك من خلال صفقات وهمية أو تضخيم عقود اللاعبين. **وتزوير العقود والفساد الإداري** أيضًا من الجرائم المالية التي قد تؤدي إلى إضعاف بنية النظام الرياضي بأكمله.

وتواجه المنظومة الرياضية تحديًا كبيرًا في مكافحة هذه الجرائم، حيث يتم إصدار قوانين ولوائح محلية ودولية تهدف إلى تعزيز الشفافية ومنع الجرائم المالية. والهيئات الرياضية بالتعاون مع الجهات القانونية تفرض

عقوبات صارمة على الأفراد والمؤسسات المتورطة في مثل هذه الممارسات، بدءًا من الغرامات المالية الكبيرة وصولًا إلى الحرمان من المشاركة في الأنشطة الرياضية. وتأتي هذه الإجراءات بهدف الحفاظ على نزاهة المنافسات الرياضية وحماية الاقتصاد الرياضي من التأثيرات السلبية للجرائم المالية.

وسنتحدث عن الجرائم المالية من خلال مطلبين، حيث تناول جريمة غسل الأموال من خلال الأندية الرياضية في مطلب أول، والمطلب الثاني نتناول التهرب الضريبي والتزوير في العقود الرياضية.

المطلب الأول

غسل الأموال من خلال الأندية الرياضية

أولا- أساليب غسل الأموال في الأندية الرياضية:

غسل الأموال هو عملية تحويل الأموال غير المشروعة الناتجة عن أنشطة إجرامية إلى أموال تبدو قانونية. وفي الرياضة خصوصًا في الأندية الرياضية الكبيرة، تُستخدم بعض الأساليب لغسل الأموال بسبب التدفق المالي الكبير في هذا القطاع وسهولة إخفاء الصفقات المشبوهة ضمن الأنشطة الرياضية. والأندية الرياضية تُعد بيئة مناسبة لتلك العمليات، حيث يتم استغلال عقود اللاعبين وصفقات الانتقالات والرعاية لتبرير الأموال غير المشروعة([٧٠]).

ومن أبرز الأساليب المستخدمة في غسل الأموال في الأندية الرياضية([٧١]):

يعد تضخيم عقود اللاعبين من أهم أساليب غسل الأموال في الأندية الرياضية، حيث يتم الإعلان عن صفقات انتقال أو رواتب بقيم تفوق

---

[٧٠]) يحيى إبراهيم دهشان، "دور العملات الافتراضية في تسهيل الجرائم الجنائية." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٨٩، سبتمبر ٢٠٢٤، ص ٤١١.

[71]) Robinson, Tom. "Money Laundering and Financial Crime in Professional Sports: An Emerging Threat?" European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, vol. 28, no. 2, 2020, p 102.

الواقع، بحيث يبدو أن النادي دفع مبلغًا كبيرًا مقابل خدمات اللاعب، بينما يتم في الواقع تحويل جزء من الأموال إلى قنوات غير قانونية أو استخدامها في تمويل عمليات أخرى مشبوهة. وهذا الأسلوب يسمح بتدوير الأموال بعيدًا عن الأنظار القانونية مع صعوبة تتبع مصدرها الحقيقي.

إلى جانب ذلك، تلجأ بعض الأندية إلى **صفقات انتقال وهمية** يتم من خلالها الإعلان عن بيع أو شراء لاعبين بأسعار غير منطقية، في حين أن الهدف الحقيقي لهذه الصفقات ليس تعزيز الفريق رياضيًا، بل استخدامها كغطاء لتحويل أموال ضخمة بين أطراف مختلفة دون إثارة الشكوك. ومثل هذه الصفقات تسهّل حركة الأموال بين الدول أو بين كيانات رياضية مختلفة بطريقة تجعل من الصعب اكتشاف الغرض الحقيقي من هذه التحويلات.

وتمثل **الرعايات والتمويلات المشبوهة** أيضًا وسيلة بارزة لغسل الأموال في الرياضة، حيث تقوم جهات غير قانونية بضخ أموالها في صورة عقود رعاية أو استثمارات في الأندية، مما يمنح هذه الأموال مظهرًا شرعيًا. وفي كثير من الحالات، تكون الشركات الراعية مجرد واجهات لكيانات مالية تعمل في الظل، تستخدم هذه الآلية لدمج أموال غير مشروعة ضمن الاقتصاد الرسمي دون إثارة انتباه السلطات المالية أو الرقابية.

كما أن **التلاعب بالعقود التجارية**، خاصة في مجالات مثل حقوق البث التلفزيوني والإعلانات، يُعد وسيلة أخرى تستخدمها بعض الأندية لتمرير الأموال غير المشروعة. وفي بعض الحالات، يتم تضخيم قيمة عقود البث أو الرعاية لجعل الأموال المشبوهة تبدو كإيرادات شرعية، بينما في حالات أخرى، يتم تقليل قيمة هذه العقود لإخفاء حجم الأرباح الحقيقي وتسهيل عمليات التهرب الضريبي. وهذه الممارسات تعكس خطورة غياب الرقابة المالية الفعالة على الأنشطة الرياضية، مما يجعل القطاع الرياضي ميدانًا محتملاً لعمليات غسل الأموال المنظمة.

ثانيا- الإجراءات القانونية لمكافحة غسل الأموال في الرياضة:

لمواجهة خطر غسل الأموال في الرياضة، تبنّت الحكومات والهيئات الرياضية إجراءات قانونية صارمة تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية ومنع استغلال الأندية كوسيلة لإخفاء الأموال غير المشروعة. وتتضمن هذه الإجراءات **وضع تشريعات وطنية تنظم الرقابة المالية على الأندية الرياضية**، حيث تلزم العديد من الدول الأندية بالإفصاح عن مصادر تمويلها والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، تُطبق قوانين مكافحة غسل الأموال بشكل صارم على جميع

المؤسسات الرياضية، مما يُلزم الأندية بمراقبة أنشطتها المالية وتقديم تقارير دورية للجهات الرقابية المختصة(٧٢).

إلى جانب التشريعات، تُجري السلطات المالية **تحقيقات دورية** في الأنشطة المالية للأندية الرياضية، حيث يتم فحص صفقات الانتقال والرعاية والإعلانات للتأكد من عدم وجود تلاعب في القيم المالية. وهذه التحقيقات لا تقتصر على التدقيق في العقود المعلنة، بل تمتد إلى تحليل حركة الأموال والكشف عن أي تحويلات مالية قد تشير إلى عمليات غسل أموال. في هذا السياق، تلعب الجهات الرقابية دورًا حاسمًا في ضمان الامتثال للقوانين المالية، مع منحها صلاحيات واسعة لمراجعة الحسابات المصرفية للأندية ومراقبة التدفقات النقدية المشبوهة(٧٣).

التعاون بين الهيئات الرياضية والحكومات يُعد أحد الركائز الأساسية في مكافحة غسل الأموال داخل القطاع الرياضي. وتتعاون منظمات مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) والاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا) مع الحكومات والسلطات المالية للكشف عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بالرياضة، سواء من خلال التحقيقات المشتركة أو تبادل المعلومات بشأن

---

٧٢) مجموعة العمل المالي" .(FATF) المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح: توصيات مجموعة العمل المالي." نسخة محدثة، مارس ٢٠٢٢.

٧٣) الهيئة العامة للرقابة المالية. "الرقابة المالية تطور ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمؤسسات المالية غير المصرفية." رئاسة مجلس الوزراء، ٦ نوفمبر ٢٠٢٤. https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/77684 تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١.

الصفقات المشبوهة وعقود الرعاية المبالغ فيها. كما يتم التعاون مع المؤسسات المالية والبنوك لمتابعة أي تدفقات نقدية غير مبررة في الحسابات المرتبطة بالأندية أو المسئولين الرياضيين([٧٤]).

وفي حال ثبوت تورط أي نادٍ في عمليات غسل الأموال، يتم فرض عقوبات رادعة تتراوح بين الغرامات المالية الضخمة والحرمان من المشاركة في البطولات الرياضية، وقد يصل الأمر إلى تعليق نشاط النادي بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المسئولون المتورطون في هذه الجرائم عقوبات جنائية تشمل السجن والغرامات المالية الشخصية، مما يشكل رادعًا قويًا لمنع استغلال الرياضة كوسيلة للتهرب المالي وإخفاء الأموال غير المشروعة.

[٧٤]) ورشة العمل الإقليمية حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٨ يوليو ٢٠٢٤، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المملكة الأردنية الهاشمية.

المطلب الثاني

التهرب الضريبي والتزوير في العقود الرياضية

أولا- التلاعب في قيمة العقود الرياضية لتجنب الضرائب:

يعد **التهرب الضريبي** من أكثر الجرائم المالية انتشارًا في عالم الرياضة، حيث تسعى بعض الأندية واللاعبين إلى تقليل أو إخفاء الضرائب المستحقة من خلال التلاعب بقيمة العقود الرياضية. ويتضمن هذا التلاعب عدة أساليب تهدف إلى تقليل الإيرادات الخاضعة للضريبة أو تحويل الأموال إلى مناطق ذات قوانين ضريبية أقل صرامة (الملاذات الضريبية). ويتم ذلك عن طريق تضخيم أو تقليل قيمة العقود الرياضية سواء المتعلقة بانتقالات اللاعبين أو عقود الرعاية أو حتى الرواتب([٧٥]).

أساليب التلاعب في قيمة العقود الرياضية لتجنب الضرائب تشمل:

تلجأ بعض الأندية الرياضية إلى أساليب ملتوية في صياغة عقود اللاعبين والمدربين من أجل التهرب الضريبي أو تقليل الالتزامات المالية المستحقة للدولة. وأحد أبرز هذه الأساليب يتمثل في **تقليل الرواتب المعلنة في العقود الرسمية** التي يتم تقديمها للجهات الضريبية، بينما يتم دفع جزء آخر من المستحقات بطرق غير رسمية، مثل المكافآت الخفية أو الحوافز غير المسجلة. وهذه الممارسات لا تقتصر على اللاعبين فقط، بل

[٧٥]) محمود الأصبح، الحوكمة في مواجهة التهرب الضريبي بقطاع الرياضة الاستثماري والآثار المنعكسة على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة حلوان، المجلد ٩٠، سبتمبر جزء ٣، ٢٠٢٠، ص ٢٧٧.

تمتد إلى المدربين والعاملين في المنظومة الرياضية، مما يؤدي إلى فقدان الدول لمبالغ ضخمة من الإيرادات الضريبية المشروعة([٧٦]).

من جهة أخرى، تلجأ بعض الأندية إلى **تضخيم قيمة عقود الرعاية والإعلانات** بطريقة غير متناسبة مع القيمة الحقيقية للسوق. في بعض الحالات، يتم إبرام عقود خيالية أو مبالغ فيها مع شركات تابعة أو قريبة من النادي، مما يسمح بتحويل أموال كبيرة إلى حسابات خارجية تحت غطاء قانوني، في حين يكون الهدف الحقيقي هو تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة أو تبرير نفقات لا تعكس الواقع المالي الحقيقي.

كذلك، يعد **اللجوء إلى الملاذات الضريبية** من أكثر الوسائل شيوعًا في هذا المجال، حيث يتم تحويل جزء من إيرادات اللاعبين أو الأندية إلى دول توفر نظامًا ضريبيًا مخففًا أو لا تفرض ضرائب على أنواع معينة من الدخل. وهذه الآلية تتيح للمستفيدين تجنب الضرائب المرتفعة في بلدانهم الأصلية والاستفادة من ثغرات قانونية تتيح لهم الحفاظ على أرباحهم دون رقابة مالية صارمة([٧٧]).

أما في **صفقات انتقال اللاعبين**، فإن التلاعب بالقيم المالية لهذه الصفقات يعد إحدى الوسائل المتبعة لتخفيف العبء الضريبي. في بعض الحالات،

---

[٧٦]) "قضية الضرائب الكبرى ضد نادي رينجرز لكرة القدم." النظام الضريبي، معهد دبي القضائي، ص ٢٤.

[77]) Sass, M., & Sassen, R. "Tax Avoidance in Professional Football: The Case of Image Rights." Journal of Business Ethics, 169(3), 2021, 517-534.

يتم التصريح عن قيمة انتقال أقل من الحقيقية، مما يقلل من الضرائب التي يجب دفعها على هذه العمليات، سواء من قبل النادي البائع أو اللاعب نفسه. على العكس، قد يتم تضخيم قيمة بعض الصفقات لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة أو لإعادة توزيع الأموال بين جهات معينة بطريقة تخفي التدفقات المالية الحقيقية.

ثانيا- قضايا التزوير في العقود وتأثيرها على نزاهة الرياضة:

يُعَدّ التزوير في العقود الرياضية من أبرز أشكال الفساد المالي التي تلجأ إليها بعض الأندية ووكلاء اللاعبين لتحقيق مكاسب غير مشروعة أو للتهرب من الالتزامات الضريبية. وأحد أكثر الأساليب شيوعًا يتمثل في تزوير عقود اللاعبين، حيث تقوم بعض الأندية أو الوكلاء بإخفاء الأرقام الحقيقية التي يحصل عليها اللاعب عبر توقيع عقود رسمية تقلّ قيمتها الفعلية عمّا يتم الاتفاق عليه فعليًا. وفي هذه الحالات، يحصل اللاعب على جزء من مستحقاته بطرق غير موثقة، ما يسهم في تجنب دفع الضرائب المستحقة أو الالتفاف على قواعد الرقابة المالية([٧٨]).

أما في صفقات انتقال اللاعبين، فإن تزوير العقود قد يحدث عبر التلاعب في القيمة المعلنة للصفقة، سواء بزيادتها أو تقليلها وفقًا للمصلحة المالية للأطراف المتورطة. وبعض الأندية تقوم بالإبلاغ عن قيمة أقل للانتقال

[78]) Vanwersch, C., De Waegeneer, E., & Ponnet, K. "A Scoping Review of the Causes and Consequences of Fraud in Sport." *Journal of Sport and Social Issues*, 46(6), 2022, 631.

حتى تدفع ضرائب أقل على الصفقة، في حين قد يتم تضخيم قيم بعض الانتقالات لأغراض تتعلق بإخفاء مصادر الأموال أو التلاعب في مكافآت الوكلاء. وهذه الممارسات لا تضر فقط بالنزاهة المالية في الرياضة، بل تؤثر أيضًا على حقوق الأندية الأخرى التي تتعامل بشفافية مع صفقات اللاعبين.

كما أن تزوير عقود الرعاية والإعلانات يمثل وسيلة أخرى شائعة للتلاعب المالي في المجال الرياضي. تقوم بعض الأندية بإبرام عقود رعاية وهمية أو تضخيم قيمتها لإظهار ميزانية مالية مختلفة عن الواقع، مما يساعدها على تجنب قواعد اللعب المالي النظيف أو تسهيل عمليات غسل الأموال عبر الرياضة. وفي حالات أخرى، قد يتم تقليل قيمة عقود الرعاية بشكل مصطنع للإبلاغ عن دخل أقل مما هو فعليًا، ما يؤدي إلى التهرب الضريبي وتقليل المستحقات المالية للدولة([٧٩]).

ومن الجدير بالذكر أن التلاعب في العقود الرياضية لا يقتصر فقط على الأندية أو اللاعبين، بل يمتد إلى شبكات أوسع تشمل الوكلاء، الشركات الراعية، وحتى بعض الجهات المنظمة، مما يتطلب تشديد الرقابة القانونية والمالية للحد من هذه الظاهرة التي تهدد نزاهة المنافسات الرياضية.

---

[79]) Kuznetsov, A. "Major International Competition Funding and Money Laundering Risks." European Journal of Sport, 2(5), 2023, 86.

ثالثا- الإجراءات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي والتزوير في العقود الرياضية:

لمواجهة التهرب الضريبي والتزوير في العقود الرياضية، تعتمد الحكومات والهيئات الرياضية على مجموعة من الإجراءات القانونية الصارمة التي تستهدف ضبط المخالفات المالية وتحقيق النزاهة في القطاع الرياضي. ومن أهم هذه الإجراءات **التحقيقات المالية التي تجريها السلطات المختصة**، حيث يتم فحص الأنشطة المالية للأندية واللاعبين بصورة دورية، مع مراجعة العقود وتحليل حركة الأموال بحثًا عن أي مخالفات قد تشير إلى تلاعب في الإيرادات أو تهرب ضريبي. وهذا النوع من التدقيق المالي يساعد في كشف أي تباينات بين المبالغ المعلنة رسميًا والمبالغ الفعلية التي يتلقاها اللاعبون أو المدربون([٨٠]).

إلى جانب التحقيقات المالية، يتم فرض عقوبات قانونية رادعة على الجهات المتورطة في التزوير أو التهرب الضريبي. وتشمل هذه العقوبات غرامات مالية ضخمة قد تؤثر على استقرار الأندية اقتصاديًا، إضافة إلى العقوبات الجنائية التي تصل إلى السجن بحق المسئولين الذين يثبت تورطهم في التلاعب بالعقود أو إخفاء الإيرادات عن السلطات الضريبية. وهذه الإجراءات تهدف إلى فرض الانضباط المالي وضمان التزام جميع الأطراف بالقوانين المنظمة للقطاع الرياضي.

---

[٨٠]) مصلحة الضرائب المصرية، الدليل الإرشادي للمعاملة الضريبية للأندية والاتحادات الرياضية، ٢٠٢١

كما أن التعاون الدولي يمثل ركنًا أساسيًا في جهود مكافحة هذه الجرائم المالية، حيث تعمل الحكومات والهيئات الرياضية مع منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لضمان تطبيق القوانين الضريبية على نطاق واسع. ويتم تبادل المعلومات المالية والبيانات حول التحويلات المالية والصفقات المشبوهة عبر الحدود، مما يساعد في كشف التهرب الضريبي والتلاعب المالي الذي قد تلجأ إليه بعض الأندية واللاعبين من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية في ولايات قضائية مختلف[٨١].

وبفضل هذه التدابير المتكاملة، تسعى الدول والمنظمات الرياضية إلى الحد من التلاعب المالي وضمان عدالة المنافسات الرياضية، بحيث يكون الامتثال للقوانين المالية جزءًا أساسيًا من الحوكمة الرشيدة في الرياضة الاحترافية.

[٨١] الأمم المتحدة، منصة التعاون بشأن الضرائب: خطوة كبيرة لتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي. https://www.un.org/ar/desa/collaboration-on-tax

الفصل الثالث

العقوبات الجنائية والتدابير الوقائية في الجرائم الرياضية

تمهيد وتقسيم:

تعد **العقوبات الجنائية** و**التدابير الوقائية** في الجرائم الرياضية جزءًا لا يتجزأ من جهود الحفاظ على النزاهة والعدالة في الأنشطة الرياضية. ومع تزايد انتشار الجرائم الرياضية مثل التلاعب بالنتائج وتعاطي المنشطات والفساد المالي، أصبح من الضروري فرض عقوبات صارمة على الأفراد والمؤسسات التي تنتهك القوانين الرياضية. والعقوبات الجنائية تشمل السجن والغرامات المالية الكبيرة والإيقاف عن المشاركة في الأنشطة الرياضية، وتعمل هذه العقوبات كوسيلة رادعة تمنع تكرار الجرائم الرياضية وتحمي الرياضة من الانحراف عن القيم الأساسية التي تروج لها.

إلى جانب العقوبات الجنائية تلعب **التدابير الوقائية** دورًا محوريًا في الحد من انتشار الجرائم الرياضية قبل وقوعها. وتشمل هذه التدابير تعزيز الرقابة على الأنشطة المالية للأندية وتحسين إجراءات الفحص الطبي لمكافحة المنشطات وتعزيز التعاون بين الهيئات الرياضية المحلية والدولية للكشف عن المخالفات. والتدابير الوقائية تهدف إلى تقليص

الفجوات التي قد يستغلها الأفراد والمؤسسات للقيام بممارسات غير قانونية، وتعزز من الشفافية والنزاهة داخل المجال الرياضي([٨٢]).

ونستعرض في هذا الفصل، العقوبات الجنائية للأفراد في الجرائم الرياضية في مبحث أول، والتدابير الوقائية لمكافحة الجرائم الرياضية في مبحث ثانٍ.

[٨٢]) دعاء محسن عثمان، الحماية الجنائية للمنافسة الرياضية، مجلة الرياضة والقانون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٣، ص٢٦٢.

المبحث الأول

العقوبات الجنائية للأفراد في الجرائم الرياضية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر **العقوبات الجنائية للأفراد** في الجرائم الرياضية وسيلة حاسمة لضمان الالتزام بالقوانين والحفاظ على نزاهة الأنشطة الرياضية. ومع تزايد الانتهاكات مثل التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات أو العنف الجسدي، أصبح من الضروري تطبيق عقوبات رادعة على الأفراد المتورطين في هذه الجرائم، سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو إداريين. والعقوبات الجنائية تهدف إلى تقويض السلوكيات غير القانونية التي تؤثر على النزاهة والتنافس العادل في الرياضة، وتساهم في ردع الأفراد عن القيام بتصرفات تضر بالمنظومة الرياضية.

وتشمل **العقوبات الجنائية** المطبقة على الأفراد في الجرائم الرياضية السجن والغرامات المالية الكبيرة والإيقاف عن ممارسة الأنشطة الرياضية لفترات زمنية محددة أو مدى الحياة، وذلك بناءً على خطورة الجريمة. على سبيل المثال، قد يواجه لاعب يتورط في تعاطي المنشطات عقوبات قاسية تشمل السجن والغرامات، إضافة إلى الحرمان من المشاركة في المنافسات. كما يُعاقب المدربون والإداريون إذا ثبت

تورطهم في التحريض على التلاعب أو الغش، مما يعزز من أهمية تطبيق العدالة داخل المنظومة الرياضية([٨٣]).

ونتحدث في هذا المبحث عن العقوبات الجنائية على اللاعبين والمدربين في مطلب أول، ثم نتناول العقوبات الجنائية على الإداريين والحكام في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

العقوبات الجنائية على اللاعبين والمدربين

أولا- دراسة العقوبات المتعلقة بالعنف والغش:

تُعد العقوبات الجنائية على اللاعبين والمدربين من الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الجهات القانونية والرياضية لمواجهة الجرائم المرتكبة في الأنشطة الرياضية، خاصة تلك المتعلقة بالعنف والغش. وتُفرض العقوبات الجنائية على اللاعبين في حال ارتكابهم لأفعال عنيفة تتجاوز حدود المنافسة العادلة، مثل الاعتداء الجسدي المتعمد على الخصوم أو الحكام أو ارتكاب سلوكيات خطيرة تؤدي إلى إصابات جسيمة. وفي مثل

[٨٣]) دعاء محسن عثمان، الحماية الجنائية للمنافسة الرياضية، مجلة الرياضة والقانون، مرجع سابق، ص٢٩٤.

هذه الحالات، يُعاقب اللاعبون بالسجن أو بالغرامات المالية الكبيرة، إضافة إلى العقوبات الرياضية مثل الإيقاف عن اللعب لفترات محددة([٨٤]).

أما في حالات الغش، وخاصة تعاطي المنشطات أو التلاعب بنتائج المباريات، فإن العقوبات الجنائية تشمل **الإيقاف** عن المشاركة في الأنشطة الرياضية، فضلاً عن **السجن** و**الغرامات** الكبيرة. على سبيل المثال، في العديد من الدول يُعد التلاعب في نتائج المباريات جريمة جنائية تُعاقب بالسجن نظرًا لتأثيرها السلبي على نزاهة المنافسات الرياضية. والمدربون أيضًا قد يُعاقبون إذا ثبت تورطهم في تحريض اللاعبين على استخدام المنشطات أو التلاعب بالنتائج لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

ثانيا- مدى تأثير العقوبات على الممارسة الرياضية:

تُؤثر العقوبات الجنائية بشكل كبير على **الممارسة الرياضية** وتُحدث آثارًا سلبية على مسيرة اللاعبين والمدربين المتورطين. فعندما يُفرض على لاعب عقوبة جنائية تتضمن الإيقاف عن اللعب أو السجن، قد تتأثر مسيرته الرياضية بشكل كبير، حيث يؤدي الإيقاف لفترات طويلة إلى تدهور مستوى اللاعب وصعوبة استعادة لياقته ومكانته في الفريق أو المنافسات. بالإضافة إلى ذلك، قد يخسر اللاعبون عقودهم مع الأندية أو

[٨٤]) محمد جياد زيدان، ذاتية القانون الجنائي الرياضي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣٩، ٢٠٢١، ص ٢٨-٣٠.

الشركات الراعية بسبب القضايا القانونية، مما يؤدي إلى تضرر سمعتهم الشخصية والمهنية([٨٥]).

وعلى صعيد المدربين، يمكن أن تؤدي العقوبات الجنائية إلى فقدانهم الثقة من الأندية والجماهير، وربما تُحظر مشاركتهم في أنشطة التدريب مستقبلاً. وهذا قد يؤدي إلى نهاية مسيرتهم المهنية، خاصة إذا كانوا متورطين في قضايا فساد أو تلاعب بالنتائج. علاوة على ذلك، تؤثر العقوبات الجنائية أيضًا على الروح التنافسية العامة في الرياضة، حيث تسعى الجهات القانونية والرياضية إلى فرض بيئة نزيهة ومتكافئة، مما يردع الأفراد عن ارتكاب مخالفات ويعزز من ثقة الجماهير في المنافسات الرياضية.

[٨٥]) مريم القحطاني، المسؤولية الجنائية عن المنشطات في المجال الرياضي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠٢٠، ص ٨٧.

المطلب الثاني

العقوبات الجنائية على الإداريين والحكام

أولا- العقوبات الموقعة على الحكام والإداريين بسبب التلاعب أو الفساد:

في عالم الرياضة، الحكام والإداريون يلعبون دورًا حاسمًا في ضمان سير المنافسات بعدالة ونزاهة. ومع ذلك، عندما يتورط الحكام أو الإداريون في **التلاعب** بنتائج المباريات أو **الفساد** المالي، فإن العقوبات الجنائية تُصبح أمرًا ضروريًا للحفاظ على نزاهة اللعبة. والتلاعب بنتائج المباريات من قبل الحكام قد يكون نتيجة لضغوط خارجية أو رشاوى أو علاقات شخصية، وهو ما يؤدي إلى عقوبات قاسية في حال ثبوت التهمة.

ومن الجدير بالذكر أن الإداريون الذين يثبت تورطهم في جرائم مثل الرشوة أو التهرب الضريبي أو غسل الأموال؛ وكذلك الحكام الذين يثبت تورطهم في جرائم مثل الرشوة أو التلاعب بنتائج المباريات، يمكن توقيع العقوبات الواردة في قانون العقوبات العام عليهم، دون الحاجة إلى نصوص خاصة في قانوني متخصص لذلك، حيث إن السلوك المرتكب هو ذاته المجرم في قانون العقوبات، فعند ارتكاب إداري أو أحد الحكام لجريمة الرشوة فيطبق عليه قانون العقوبات العام.

وأحد أبرز الأمثلة على **العقوبات الموقعة على الحكام** بسبب التلاعب كان في قضية **فضيحة الكالتشيوبولي** في إيطاليا عام ٢٠٠٦، حيث تم الكشف

عن تورط عدد من الحكام في ترتيب نتائج المباريات لصالح أندية معينة. وفي هذه القضية، وُجهت اتهامات جنائية للحكام المتورطين، وشملت العقوبات الجنائية **السجن** بالإضافة إلى **الحرمان الدائم** من العمل التحكيمي(٨٦).

أما بالنسبة للإداريين، فقد تورط بعضهم في **فضائح فساد** تتعلق بالتلاعب المالي في عقود اللاعبين أو صفقات الانتقال، مثل قضية **الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)** عام ٢٠١٥، حيث تم الكشف عن تورط عدد من المسئولين الإداريين في تلقي رشاوى وممارسات فساد مالي. وفي هذه الحالة، تم تقديم المسئولين للمحاكمة الجنائية، وصدرت ضدهم عقوبات تشمل **السجن** وغرامات مالية ضخمة، إلى جانب حظرهم من تولي أي منصب إداري في الرياضة مستقبلاً(٨٧).

هل القوانين الحالية كافية لردع سلوكيات الحكام والإداريين الضارة بالنشاط الرياضي، أم يتطلب الأمر تدخلًا تشريعيًا خاصًا لهذه السلوكيات؟

---

86) Calciopoli: The scandal that rocked Italy and left Juventus in Serie B. https://www.bbc.com/sport/football/49910626 تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٥

87) U.S. Department of Justice. Nine FIFA Officials and Five Corporate Executives Indicted for Racketeering, Conspiracy, and Corruption, 2015. https://www.justice.gov/opa/pr/nine-fifa-officials-and-five-corporate-executives-indicted-racketeering-conspiracy-and.

تعتمد كفاية القوانين الحالية في ردع السلوكيات الضارة التي تصدر عن الحكام والإداريين في المجال الرياضي على مدى شمولية التشريعات الجنائية والرياضية من جهة، ومدى فعاليتها في التطبيق من جهة أخرى. من حيث المبدأ، تجرّم القوانين العامة، مثل قانون العقوبات المصري، العديد من الأفعال التي قد يرتكبها الحكام والإداريون، كالرشوة، التلاعب في نتائج المباريات، الفساد الإداري، وغسل الأموال، وتفرض عليها عقوبات جنائية صارمة. كما أن هناك لوائح رياضية تنظم سلوكيات الحكام والإداريين وتفرض عليهم عقوبات تأديبية، مثل الإيقاف أو الحرمان من ممارسة الأنشطة الرياضية.

ومع ذلك، فإن هذه القوانين قد لا تكون كافية في بعض الحالات بسبب الطبيعة الخاصة للجرائم الرياضية، التي تتميز بالتداخل بين الأبعاد القانونية والرياضية. فعلى سبيل المثال، التلاعب بنتائج المباريات قد لا يُجرَّم في بعض الأنظمة القانونية بشكل صريح، وإنما يتم التعامل معه ضمن نطاق جرائم الاحتيال أو الرشوة، وهو ما قد يؤدي إلى فجوات في التطبيق. كما أن بعض الجرائم المتعلقة بالرياضة، مثل التأثير غير المشروع على قرارات التحكيم أو التدخل الإداري في نتائج المباريات، لا يتم تغطيتها بشكل واضح في القوانين الجنائية العامة، ما قد يستدعي تدخلًا تشريعيًا خاصًا لمعالجتها.

لذلك، قد يكون من المفيد تبني تشريعات رياضية خاصة تتناول السلوكيات الضارة بالنشاط الرياضي بشكل أكثر تفصيلًا، بحيث تحدد

بدقة الأفعال المجرّمة والعقوبات المناسبة لها، مع وضع آليات تحقيق خاصة تناسب طبيعة الجرائم الرياضية. ويمكن أن تتضمن هذه التشريعات عقوبات جنائية مستقلة، إلى جانب عقوبات رياضية تأديبية، بحيث يتم التعامل مع المخالفات بشكل أكثر شمولية، كما هو الحال في بعض الأنظمة القانونية التي أنشأت محاكم رياضية متخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد الرياضي.

إضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تعزيز التعاون بين الجهات الرياضية والسلطات القضائية، بحيث يتم تبادل المعلومات حول المخالفات الخطيرة واتخاذ إجراءات قانونية ضد المتورطين. كما يجب العمل على تطوير آليات رقابية لمنع السلوكيات الضارة قبل وقوعها، مثل فرض التزامات الشفافية المالية على الأندية والاتحادات الرياضية، وإنشاء وحدات تحقيق متخصصة في الجرائم الرياضية داخل النيابة العامة والجهات الرقابية المختصة.

وبناءً على ما سبق، فإن القوانين الحالية قد تكون كافية في بعض الجوانب، لكنها تحتاج إلى تطوير في جوانب أخرى من خلال تدخل تشريعي خاص يعالج الثغرات القائمة، ويضع إطارًا قانونيًا متكاملًا لمكافحة السلوكيات الضارة التي تصدر عن الحكام والإداريين في المجال الرياضي.

المبحث الثاني

التدابير الوقائية لمكافحة الجرائم الرياضية

تمهيد وتقسيم:

في ضوء التحديات المتزايدة التي تواجه النزاهة الرياضية، أصبح من الضروري اعتماد تدابير وقائية فعالة لمكافحة الجرائم الرياضية، والتي تشمل الفساد المالي والتلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات، وغيرها من السلوكيات التي تهدد عدالة المنافسة الرياضية. وإذ لم يعد تطبيق العقوبات الجنائية وحده كافيًا لردع المخالفين، بل يجب أن يكون هناك نظام متكامل يرتكز على الوقاية قبل وقوع الجريمة، من خلال وضع آليات رقابية فعالة، وتعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات الرياضية.

وفي هذا الإطار، تتحمل الأندية والاتحادات الرياضية مسئولية كبيرة في فرض رقابة صارمة على أنشطتها، واتخاذ تدابير داخلية لضمان الامتثال للقوانين الرياضية والوطنية. كما أن نشر الوعي وتعزيز الثقافة القانونية في الوسط الرياضي يُعدان من الأدوات الأساسية لمنع انتشار الجرائم الرياضية.

وانطلاقًا من ذلك، سيتم تناول التدابير الوقائية لمكافحة الجرائم الرياضية من خلال مطلبين رئيسيين: الأول يتعلق بدور الأندية والاتحادات الرياضية في تعزيز النزاهة والشفافية، والثاني يتناول أهمية برامج

التوعية في الحد من الجرائم الرياضية، وتأثيرها في بناء بيئة رياضية نظيفة قائمة على احترام القوانين.

المطلب الأول

دور الأندية والاتحادات الرياضية في تعزيز النزاهة والشفافية

تتحمل الأندية والاتحادات الرياضية مسئولية مباشرة في مكافحة الجرائم الرياضية، باعتبارها الجهة التي تدير شؤون الرياضة وتشرف على الأنشطة التنافسية. ويقع على عاتقها واجب أساسي يتمثل في ضمان الالتزام بالقواعد القانونية واللوائح المنظمة للرياضة، واتخاذ كافة التدابير التي تحول دون وقوع جرائم التلاعب والفساد داخل منظومتها الإدارية والمالية.

أولًا- فرض معايير السلوك المهني وتعزيز الرقابة الداخلية

لا يمكن تحقيق النزاهة في الرياضة دون وضع معايير واضحة للسلوك المهني، تُلزم جميع الأفراد المنتمين للوسط الرياضي، من إداريين وحكام ولاعبين، بواجبات قانونية محددة تضمن الالتزام بقواعد اللعب النظيف والشفافية المالية. لذلك، تُصدر الأندية مدونات سلوك يتم توقيعها من قبل العاملين لديها، على أن تتضمن التزامات قانونية واضحة بشأن منع تضارب المصالح، وحظر تلقي الهدايا أو العمولات غير المشروعة،

وضرورة الإفصاح عن أي معاملات مالية تتعلق بالأنشطة الرياضية([88]).

أما الرقابة الداخلية، فهي الوسيلة الأكثر فعالية للكشف عن أي مخالفات محتملة قبل تطورها إلى جريمة رياضية مكتملة الأركان. لذا أصبح من الضروري أن تُنشئ الأندية والاتحادات لجانًا مستقلة لمراقبة العقود الرياضية وصفقات الانتقالات وعقود الرعاية، لمنع استغلالها في عمليات غسل الأموال أو التهرب الضريبي. كما يجب أن تلتزم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية للجهات الرقابية المختصة، بحيث تكون هناك شفافية تامة في التعاملات المالية المرتبطة بالرياضة.

ثانيًا- مكافحة التلاعب بنتائج المباريات وتعزيز الاستقلالية التحكيمية

يُعد التلاعب بنتائج المباريات من أخطر الجرائم التي تهدد الرياضة، نظرًا لتأثيره المباشر على نزاهة المسابقات، واستغلاله من قبل شبكات المراهنات غير المشروعة لتحقيق أرباح ضخمة. ومن هنا، يجب أن تفرض الأندية والاتحادات أنظمة رقابية على أداء الحكام، تشمل مراجعة قراراتهم التحكيمية من خلال لجان تقييم مستقلة، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، مثل تقنية حكم الفيديو المساعد(VAR) ، للحد من القرارات

[88]) Harriss, D. J., Macsween, A., & Atkinson, "Ethical Standards in Sport and Exercise Science Research: 2020 Update." International Journal of Sports Medicine, 40(13), 2019, 813-817.

الخاطئة التي قد تكون ناتجة عن تلاعب أو تدخل خارجي غير مشروع([٨٩]).

كما يجب أن تفرض الاتحادات الرياضية عقوبات صارمة على أي حكم يثبت تورطه في تلقي رشاوى أو التأثير على نتائج المباريات، وذلك من خلال الحرمان النهائي من مزاولة التحكيم، بالإضافة إلى الملاحقة الجنائية وفق القوانين الوطنية المعمول بها. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي حظر أي اتصالات مباشرة بين مسئولي الأندية والحكام قبل أو أثناء المباريات، منعًا لأي ضغوط قد تؤدي إلى الإخلال بقواعد التحكيم العادل.

ثالثًا- تعزيز الشفافية المالية في التعاقدات الرياضية

الفساد المالي في المجال الرياضي أصبح ظاهرة متفشية تهدد استقرار الأندية والاتحادات، سواء من خلال تضخيم صفقات اللاعبين، أو استغلال عقود الرعاية والإعلانات لإخفاء أموال غير مشروعة. لذلك، يتعين على المؤسسات الرياضية اعتماد سياسات مالية شفافة، تشمل الإفصاح الكامل عن مصادر تمويل الأندية، وضمان أن جميع العمليات المالية تتم وفقًا للقوانين الوطنية واللوائح الرياضية الدولية.

ومن أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية المالية هو إخضاع جميع الأندية لتدقيق مالي سنوي من قبل جهات رقابية مستقلة،

[٨٩]) الاتحاد الدولي لكرة القدم" .(FIFA) تقنية حكم الفيديو المساعد - (VAR) المعايير والابتكار.، ٢٠٢٤
https://inside.fifa.com/ar/innovation/standards/video-assistant-referee. تمت زيارته بتاريخ ٥٠٢٥/٢/٤.

مع إلزامها بالإفصاح عن تقاريرها المالية أمام الجهات المختصة. كما يمكن فرض آليات مراقبة على وكلاء اللاعبين، لضمان عدم تورطهم في صفقات انتقال مشبوهة قد تكون غطاءً لغسل الأموال أو التهرب الضريبي([٩٠]).

[90]) García-Sánchez, I. M., Rodríguez-Ariza, L., & Frías-Aceituno, J. V. "Transparency and Accountability in Sports: Measuring the Social Responsibility Performance of Football Clubs." Sustainability, 13(15), 2021, p 142.

المطلب الثاني

برامج التوعية للحد من الجرائم الرياضية

إلى جانب الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تفرضها الأندية والاتحادات الرياضية، لا بد من تعزيز دور التوعية القانونية داخل المجال الرياضي، لضمان أن جميع أفراده على دراية كاملة بالمخاطر القانونية التي قد تترتب على ارتكاب الجرائم الرياضية، سواء من قبل اللاعبين أو المدربين أو الإداريين.

أولًا- التثقيف القانوني للاعبين والحكام والإداريين

أحد أهم العوامل التي تُسهم في مكافحة الجرائم الرياضية هو تثقيف الأفراد المنخرطين في النشاط الرياضي بالقوانين واللوائح التي تنظم المجال، وتعريفهم بالعواقب القانونية والأخلاقية لأي ممارسات غير قانونية. لذلك، يجب أن تنظم الأندية والاتحادات ورش عمل ودورات تدريبية للاعبين والحكام والإداريين، تتناول موضوعات مثل مكافحة التلاعب بالنتائج، مخاطر تعاطي المنشطات، والعقوبات الجنائية المفروضة على الفساد الرياضي([٩١]).

[٩١]) أحمد السيد أبو الخير، النظام الإجرائي للمنازعات الرياضية في ضوء قانون المرافعات، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ٥٥.

كما يجب أن تتضمن هذه البرامج شرحًا تفصيليًا للإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها ضد المتورطين في الجرائم الرياضية، بما في ذلك المسئولية الجنائية والإدارية التي قد تترتب على ذلك.

ثانيًا- دور الإعلام في نشر ثقافة النزاهة الرياضية

الإعلام الرياضي يُعد من الأدوات المهمة في نشر الوعي بمخاطر الجرائم الرياضية، حيث يمكنه تسليط الضوء على قضايا الفساد الرياضي وكشف التلاعب بنتائج المباريات أمام الرأي العام. لذا، يجب أن يكون هناك تعاون بين المؤسسات الإعلامية والهيئات الرياضية لتقديم محتوى توعوي يُحفّز اللاعبين والإداريين على الالتزام بالنزاهة، ويحذرهم من العواقب القانونية لمثل هذه الجرائم([٩٢]).

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم في كشف المخالفات الرياضية من خلال التحقيقات الاستقصائية، وهو ما يخلق ضغطًا على الجهات المعنية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المتورطين في هذه الجرائم.

ثالثًا- إشراك الجماهير في مكافحة الفساد الرياضي

يُعد الجمهور الرياضي شريكًا رئيسيًا في الحفاظ على نزاهة الرياضة، لذا ينبغي تشجيع المشجعين على الإبلاغ عن أي شُبهات فساد أو تلاعب

---

[92]) United Nations Information Service (UNIS). "Investigative Journalism Plays a Crucial Role in Fighting Corruption in Sport, but Faces Major Challenges, 2021. https://unis.unvienna.org/unis/ar/pressrels/2021/uniscp1137.html

بنتائج المباريات، من خلال إنشاء منصات رسمية تُتيح لهم تقديم الشكاوى بسرية تامة، مع ضمان حماية المبلغين عن المخالفات.

علاوة على ذلك، يمكن إطلاق حملات توعية للجماهير حول مخاطر الجرائم الرياضية، وآثارها السلبية على المنافسات الرياضية، مما يعزز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المجتمع الرياضي.

الخاتمة

في ختام هذا البحث حول **المسئولية الجنائية عن الجرائم الرياضية**، يتضح أن الجرائم الرياضية تُشكل تهديدًا حقيقيًا للنزاهة والعدالة التي يجب أن تتمتع بها الأنشطة الرياضية. سواء كانت هذه الجرائم متعلقة بالتلاعب في نتائج المباريات أو تعاطي المنشطات، أو الفساد المالي، فإنها تؤثر سلبًا على الرياضة كمجال تنافسي يجب أن يرتكز على مبادئ الشفافية والاحترام المتبادل بين جميع الأطراف. وتأتي أهمية تطبيق المسئولية الجنائية في هذا السياق لضمان عدم تفشي هذه الجرائم ولتعزيز الثقة في النظام الرياضي على المستويين المحلي والدولي.

كما تم التطرق إلى أهمية التشريعات الدولية والمحلية التي تسعى لمكافحة الجرائم الرياضية، حيث تعمل القوانين بفاعلية على فرض عقوبات صارمة على الأفراد والمؤسسات المتورطة في هذه المخالفات. إلى جانب ذلك تلعب المؤسسات الرياضية، من أندية واتحادات، دورًا رئيسيًا في الوقاية من هذه الجرائم من خلال تعزيز النزاهة والشفافية في جميع الأنشطة الرياضية وتطبيق برامج توعية للحد من المخالفات. وهذا التكامل بين الجهود القانونية والرياضية يشكل حجر الزاوية في التصدي للجرائم الرياضية.

وفي النهاية، يُعد تحقيق العدالة في الرياضة مسئولية مشتركة بين الهيئات القانونية والمؤسسات الرياضية واللاعبين أنفسهم. وتطبيق المسئولية الجنائية بشكل فعال سيساهم في بناء بيئة رياضية نزيهة وعادلة، تضمن

تكافؤ الفرص لجميع المشاركين، وتحمي القيم الأخلاقية التي تقوم عليها الرياضة. ومن الضروري أن تستمر هذه الجهود لضمان استدامة الرياضة كمجال يعزز القيم الأخلاقية والروح الرياضية.

ونستعرض أهم النتائج والتوصيات:

أولا- النتائج:

- توصل البحث إلى أن الجرائم الرياضية تشمل مجموعة من الأفعال غير القانونية التي يرتكبها الأفراد أو المؤسسات الرياضية، مثل التلاعب بنتائج المباريات وتعاطي المنشطات والفساد المالي، وتعد هذه الجرائم تهديدًا مباشرًا لنزاهة الأنشطة الرياضية.

- يُظهر البحث أن تطبيق المسئولية الجنائية يعد وسيلة أساسية لضمان محاسبة الأفراد المتورطين في الجرائم الرياضية، مما يساهم في تعزيز العدالة والنزاهة في الرياضة.
- بيّن البحث أن اللاعبين والمدربين الذين يرتكبون جرائم رياضية، مثل العنف أو تعاطي المنشطات، يخضعون لعقوبات جنائية صارمة تشمل السجن والإيقاف عن الأنشطة الرياضية.
- أوضح البحث أن الحكام والإداريين المتورطين في التلاعب بنتائج المباريات أو الفساد المالي يُعاقبون جنائيًا، بما في ذلك السجن والغرامات، إضافة إلى العقوبات التأديبية كالإيقاف أو الحظر من العمل في المجال الرياضي.

- أظهر البحث أن الأندية والاتحادات الرياضية تلعب دورًا محوريًا في الوقاية من الجرائم الرياضية من خلال وضع قواعد أخلاقية وتطبيق نظم رقابية صارمة لضمان الشفافية والنزاهة.
- توصل البحث إلى أن برامج التوعية التي تقدمها المؤسسات الرياضية تسهم بشكل كبير في الحد من الجرائم الرياضية من خلال تثقيف اللاعبين والجماهير حول مخاطر الجرائم الرياضية وآثارها القانونية والأخلاقية.
- أكد البحث على ضرورة أن تواصل الأندية والاتحادات تعزيز قيم النزاهة والشفافية في جميع جوانب الأنشطة الرياضية، ما يسهم في بناء بيئة رياضية عادلة وتنافسية.
- كشف البحث أن التلاعب بنتائج المباريات يُعد من أخطر الجرائم التي تواجه الرياضة الحديثة، ويجب مواجهته من خلال فرض عقوبات جنائية رادعة على جميع المتورطين.
- أظهر البحث أن الفساد المالي، مثل التلاعب في عقود اللاعبين وغسل الأموال، يمثل تهديدًا خطيرًا للنظام الرياضي، ويحتاج إلى تطبيق قوانين صارمة لمكافحته.
- أوضح البحث أن العقوبات الجنائية قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية طويلة الأمد على مسيرة اللاعبين والمدربين، بما في ذلك فقدان فرص المشاركة في المنافسات وتدمير مسيرتهم المهنية.
- أكد البحث على أهمية التعاون بين الهيئات الرياضية الدولية والحكومات في مواجهة الجرائم الرياضية، من خلال تبادل

المعلومات وفرض عقوبات على المستوى العالمي لضمان نزاهة الرياضة.

ثانيا- التوصيات:

١. تشديد العقوبات الجنائية على الجرائم الرياضية، مثل التلاعب بالنتائج وتعاطي المنشطات والفساد المالي، وتطويرها لتكون أكثر ردعًا للمتورطين.
٢. تعزيز التعاون الدولي بين الهيئات الرياضية والحكومات والمنظمات القانونية لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود في مواجهة الجرائم الرياضية العابرة للحدود.
٣. تطوير برامج توعية شاملة تستهدف اللاعبين والمدربين والإداريين والجماهير لتثقيفهم حول مخاطر الجرائم الرياضية وتداعياتها القانونية.
٤. إنشاء وحدات تحقيق متخصصة في مكافحة الجرائم الرياضية داخل الاتحادات الرياضية للتحقيق في قضايا التلاعب والفساد.
٥. تعزيز آليات الرقابة المالية على الأندية والاتحادات لضمان الشفافية في العمليات المالية المتعلقة بصفقات الانتقالات وعقود الرعاية.
٦. تحسين تكنولوجيا الكشف عن تعاطي المنشطات وتطبيق إجراءات فحص صارمة ودورية للرياضيين لضمان نزاهة المنافسات.

٧. فرض عقوبات مالية أكثر صرامة على الأندية واللاعبين المتورطين في الجرائم الرياضية لردع المزيد من المخالفات.

٨. إنشاء نظم لحماية المبلغين عن المخالفات الرياضية داخل المؤسسات لضمان بيئة آمنة تشجع على الإبلاغ دون الخوف من الانتقام.

٩. تعزيز التعليم الأخلاقي في الرياضة من خلال تطوير برامج تعليمية للاعبين في مراحل التدريب المبكرة لغرس ثقافة النزاهة والروح الرياضية.

١٠. تحديث القوانين المحلية المتعلقة بالجرائم الرياضية لتواكب التحديات الجديدة وضمان تنفيذ العقوبات بصرامة.

١١. تشجيع الأبحاث والدراسات المستقبلية حول الجرائم الرياضية لتطوير أساليب جديدة لمعالجتها قانونيًا وتعزيز فهم أعمق للتحديات الناشئة.

١٢. فرض عقوبات على الجماهير التي تشارك في أعمال العنف والشغب داخل الملاعب لضمان سلامة الجميع وتحقيق بيئة رياضية آمنة.

المراجع

أولا- المرجع باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، تقنية حكم الفيديو المساعد (VAR) - المعايير والابتكار، ٢٠٢٤.
- الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، "التلاعب في المباريات"، موقع FIFA الرسمي، ١٧ يونيو ٢٠٢٤.
- الاتحاد السعودي لكرة القدم، لائحة الانضباط والأخلاق، ٢٠٢٣.
- أحمد السيد أبو الخير، النظام الإجرائي للمنازعات الرياضية في ضوء قانون المرافعات، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٨.
- أحمد عبد الظاهر، الجرائم الرياضية: دراسة مقارنة، دائرة القضاء، ٢٠٢٢.
- أحمد عبد الظاهر، العنف الرياضي بين الإباحة والتجريم، موقع كنانة أونلاين، ٢٠١٢.
- أحمد عبد الظاهر، المسؤولية الجنائية عن أحداث العنف في الملاعب الرياضية: دراسة تطبيقية على أحداث استاد بورسعيد، المجلة المصرية للقانون الجنائي، المجلد ٥٥، العدد ١، ٢٠١٣.
- الأمم المتحدة، منصة التعاون بشأن الضرائب: خطوة كبيرة لتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي.

- الإنتربول، الفساد في مجال الرياضة، الموقع الرسمي للإنتربول، ٢٠٢٣.
- دعاء محسن عثمان، الحماية الجنائية للمنافسة الرياضية، مجلة الرياضة والقانون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٣.
- راشد صالح راشد المري، العقوبات القانونية في مواجهة شغب الجماهير في الملاعب الرياضية: ملاعب كرة القدم الأردنية أنموذجًا – دراسة اجتماعية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ٢٠٢٢.
- عائشة جمال العماري، المسؤولية الجنائية في القانون الرياضي القطري، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢٣.
- عماد عمر محمد باحطاب، العنف الرياضي: دراسة تحليلية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩.
- عمامو عبد القادر، الإجرام الرياضي وآليات الوقاية داخل الملاعب الرياضية"، مجلة الباحث، العدد ٤١، ٢٠٢٢.
- فريق التحليلات في Astera ، الرياضة المبنية على البيانات: الكشف عن عالم تحليلات البيانات الرياضية، Astera، ٩ يونيو ٢٠٢٣.
- قانون الرياضة الاماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣.

- قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧.
- قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧.
- قانون تنظيم الهيئات الشبابية رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٧.
- قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ بالتصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة"، البحرين، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨٧٥، ٥ يونيو ٢٠٠٨.
- قضية الضرائب الكبرى ضد نادي رينجرز لكرة القدم." النظام الضريبي، معهد دبي القضائي، ص ٢٤.
- اللائحة السعودية للرقابة على المنشطات في الرياضة، المادة ١٠، ٢٠٢١.
- مجموعة العمل المالي (FATF)، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح: توصيات مجموعة العمل المالي، نسخة محدثة، مارس ٢٠٢٢.
- محمد جياد زيدان، ذاتية القانون الجنائي الرياضي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣٩، ٢٠٢١.
- محمد عادل محمد عسكر، "تطور قانون الرياضة وتسوية النزاعات الرياضية على ضوء القانون الدولي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات - كلية الحقوق، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٤.

- محمود الأصبح، الحوكمة في مواجهة التهرب الضريبي بقطاع الرياضة الاستثماري والآثار المنعكسة على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة حلوان، المجلد ٩٠، سبتمبر جزء ٣، ٢٠٢٠.
- محمود سيد أحمد عبدالقادر عامر، المسئولية الجنائية للرياضيين والجمهور في الملاعب، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٤.
- مريم القحطاني، المواجهة الجنائية لجرائم شغب الملاعب الرياضية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة قطر، ٢٠٢٢.
- مريم القحطاني، المسؤولية الجنائية عن المنشطات في المجال الرياضي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠٢٠.
- مصلحة الضرائب المصرية، الدليل الإرشادي للمعاملة الضريبية للأندية والاتحادات الرياضية، ٢٠٢١.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات، ٢٠١٦.
- ملتقى أمن الملاعب يسلط الضوء على المسؤولية المشتركة لسلامة الجمهور، صحيفة الخليج، ٢٥ يوليو ٢٠٢٣.

- منتظر مجيد عمي، الجريمة الرياضية وقوانين الرياضة في العراق، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، الرقابة المالية تطور ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمؤسسات المالية غير المصرفية، رئاسة مجلس الوزراء، ٦ نوفمبر ٢٠٢٤.
- ورشة العمل الإقليمية حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٨ يوليو ٢٠٢٤، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA) ، قائمة المواد والطرق المحظورة لعام ٢٠٢٤، يناير ٢٠٢٤.
- يحيى إبراهيم دهشان، دور العملات الافتراضية في تسهيل الجرائم الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٨٩، سبتمبر ٢٠٢٤.
- يوسف زعرور، المسؤولية المدنية الناشئة عن الألعاب الرياضية، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧.

ثانيا- المراجع باللغة الإنجليزية:

- 2015 FIFA corruption scandal.

- Aisha Al-Ammari, "Criminal Responsibility in Qatari Sports Law," Kuwait International Law School Journal, Vol. 11, No. 2, 2023.
- Anita M. Moorman, Sport Law: A Managerial Approach, 4th Edition, Routledge, 2020.
- Calciopoli: The scandal that rocked Italy and left Juventus in Serie B.
- Christian Kalb & François Vincke, "The Manipulation of Sports Competitions: A Comprehensive Overview," Council of Europe Publishing, 2016.
- Cleland, Jamie, and Ellis Cashmore. "Football Fans' Views of Violence in British Football: Evidence of a Sanitized and Gentrified Culture." Journal of Sport and Social Issues, vol. 40, no. 2, 2016.
- Colin J. Lewis, "Referee Assaults in Sport: A Legal and Social Perspective," *International Journal of Sport and Exercise Psychology*, vol. 19, no. 4, 2021.

- Council of Europe, Council of Europe Convention on the Manipulation of Sports Competitions, Council of Europe Treaty Series No. 215, 2014.
- Council of Europe, European Convention on Spectator Violence and Misbehaviour at Sports Events and in particular at Football Matches, Council of Europe Publishing, 1985.
- Desh Gaurav Sekhri, Not Out! The Incredible Story of the Indian Premier League, Penguin Random House, 2016.
- FBI, "Crime and Corruption in Sport and Gaming," FBI.gov, 2020.
- FIFA, "FIFA Disciplinary Code," 2023.
- García-Sánchez, I. M., Rodríguez-Ariza, L., & Frías-Aceituno, J. V. "Transparency and Accountability in Sports: Measuring the Social Responsibility Performance of Football Clubs." Sustainability, 13(15), 2021.

- Glenn M. Wong, Essentials of Sports Law, Praeger Publishers, 2010.
- Gorse, Samantha, and Simon Chadwick. "The Prevalence of Corruption in International Sport: A Statistical Analysis." Journal of Financial Crime, vol. 24, no. 1, 2017.
- Harriss, D. J., Macsween, A., & Atkinson, "Ethical Standards in Sport and Exercise Science Research: 2020 Update." International Journal of Sports Medicine, 40(13), 2019.
- Henry Goldschmidt, "Crossing The Line: Criminal Liability On The Field Of Play," Sports.legal, 2023.
- James A.R. Nafziger, Handbook on International Sports Law, Edward Elgar Publishing, 2021.
- Jeffrey Standen, "The Manly Sports: The Problematic Use of Criminal Law to Regulate Sports Violence," Journal of Criminal Law and Criminology, vol. 99, no. 3, 2009.

- Kuznetsov, A. "Major International Competition Funding and Money Laundering Risks." European Journal of Sport, 2(5), 2023.
- Lisa A. Kihl, "Corruption in Sport: Causes, Consequences, and Reform," Routledge, 2017.
- Mark James, Sports Law, Palgrave Macmillan, 2021.
- Matthew J. Mitten, Timothy Davis, and Rodney K. Smith, Sports Law and Regulation: Cases, Materials, and Problems, Wolters Kluwer, 2020.
- McArdle, David. "Criminal Liability and Sports Participants." The International Sports Law Journal, vol. 20, 2020.
- Michael E. Tolf, Contemporary Issues in Sports Law, McGraw-Hill, 2011.
- Nizami, Rahila, et al. "Aggression and Violence in Sports, Its Effects on Sports Performance." Journal of Positive School Psychology, vol. 6, no. 9, 2022.

- Robinson, Tom. "Money Laundering and Financial Crime in Professional Sports: An Emerging Threat?" European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, vol. 28, no. 2, 2020.
- Sass, M., & Sassen, R. "Tax Avoidance in Professional Football: The Case of Image Rights." Journal of Business Ethics, 169(3), 2021.
- Simon Gardiner, Sports Law, Taylor & Francis, 2021.
- U.S. Department of Justice. Nine FIFA Officials and Five Corporate Executives Indicted for Racketeering, Conspiracy, and Corruption, 2015.
- United Nations Information Service (UNIS). "Investigative Journalism Plays a Crucial Role in Fighting Corruption in Sport, but Faces Major Challenges, 2021.
- United States Congress, Amateur Sports Act of 1978, Public Law 95-606, 1978.

- Vanwersch, C., De Waegeneer, E., & Ponnet, K. "A Scoping Review of the Causes and Consequences of Fraud in Sport." *Journal of Sport and Social Issues*, 46(6), 2022.
- World Anti-Doping Agency, World Anti-Doping Code, World Anti-Doping Agency, 2021.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

- https://arabic.rt.com
- https://www.kooora.com
- https://inside.fifa.com
- https://www.interpol.int
- https://www.astera.com
- https://www.cabinet.gov.eg
- https://www.un.org
- http://eti.ae/GJ67
- https://www.bbc.com
- https://www.britannica.com
- https://www.justice.gov
- https://unis.unvienna.org